



جامعة الموصل  
كلية الإدارة والاقتصاد

**اختبار سلامة القطاع المصرفي التجاري  
باستخدام نظام CAMELS  
دراسة مقارنة في عدد من الدول العربية للمدة 2013-2017**

إعداد الطالب  
بدر وليد بدر الراشدي

رسالة الدبلوم العالي التخصصي  
في العلوم المالية

بإشراف  
المدرس  
د. زهراء أحمد النعيمي

اختبار سلامة القطاع المصرفي التجاري  
باستخدام نظام CAMELS  
دراسة مقارنة في عدد من الدول العربية للمدة 2013-2017

رسالة تقدم بها  
بدر وليد بدر الراشدي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات  
نيل شهادة الدبلوم العالي التخصصي في العلوم المالية

بإشراف  
المدرس  
د. زهراء أحمد النعيمي

وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرَیَ اللّٰهُ عَمَلُكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسِرْدُونِ  
إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (يُؤْتُونَ نَصِيبٌ مِّنَ)

صدق الله العظيم

سورة التوبة

الآية (105)

### إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة: بـ "اختبار سلامة القطاع المصرفي التجاري باستخدام نظام CAMELS" جرى بإشرافي في جامعة الموصل/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:

الاسم: م. د. زهراء أحمد النعيمي

التاريخ: 2019/12/

### إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن هذه الرسالة الموسومة: بـ "اختبار سلامة القطاع المصرفي التجاري باستخدام نظام CAMELS" تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر لسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع:

الاسم: د. أسماء سعود إدهام

قسم اللغة العربية / كلية الآداب

التاريخ: 2019/12/

### إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيتين اللتين تقدم بهما المشرف والمقوم اللغوي، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم: أ.م. د. بشار أحمد العراقي

التاريخ: 2019/12/

### إقرار رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناءً على التوصيات التي تقدم بها المشرف والمقوم اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليا، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ.م. د. بشار أحمد العراقي

التاريخ: 2019/12/

## الإهداء

إلى... من زرع الأمل في طريق طموحاتي إلى من أمدني بقوته وأعطاني عزمته،  
وهداني للطريق الصحيح إلى والدي العزيز أمد الله في عمره.  
إلى... من جعل الله الجنة تحت أقدامها وتأنس روعي بقربها ويستتير دربي بدعائها  
وتغفوا أحزاني بابتسامة عينيها أمي الغالية.  
إلى... سندي وسر قوتي إلي عصب حياتي أخواني وأخواتي الأعزاء.  
إلى... قادة الرأي والحكمة إلى أساتذتي الذين لم يخلوا علي من بحر علمهم.  
إليهم جميعاً اهدي هذا الجهد المتواضع.

## شكر وامتنان

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي وفقني إلى انجاز هذه الرسالة سائلاً إياه التوفيق  
والسداد والثبات على ما يرضيه...

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتورة زهراء أحمد النعيمي لقبولها الإشراف على  
هذه الرسالة، التي أسعدتني ورعتني بسعة علمها ورقة تعاملها وسعة إطلاعها إذ كانت  
تقربني كلما ابتعدت، وترشدني كلما ضللت، حتى تمكنت من إعداد هذه الرسالة فجزاها الله  
عن كل كلمة فيها خير الجزاء، وأسأل الله أن يديم عليها نعمة الصحة والعافية.  
كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الذين تجشموا عناء  
قراءة هذه الرسالة فجزاهم الله خيراً، ولهم مني كل المودة.  
ويدعوني واجب الوفاء أن أتقدم بجزيل شكري إلى أساتذتي الأفاضل في السنة  
التحضيرية لما قدموه من عون في هذه المرحلة.  
وأقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الإدارة  
والاقتصاد.

## المستخلص

يحتل موضوع السلامة المصرفية أهمية كبيرة لانعكاسه المباشر على سلامة القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة الأزمات المالية، وقد تناولت الدراسة اختبار السلامة المصرفية للقطاعات المصرفية للدول العربية عينة البحث، إذ تهدف الدراسة إلى اختبار سلامة القطاعات المصرفية للدول العربية عينة البحث خلال مدة الدراسة (2013-2017) باستخدام نظام CAMELS الذي يُعدّ من أحدث أنظمة القطاعات المصرفية العربية حسب قدرة كل قطاع مصرفي ودرجة تطوره وقد خرجت الدراسة بوجود مجموعة من الدول العربية عينة البحث، قد احتلت التصنيف الأول (قوي) في حين أن هناك مجموعة أخرى احتلت التصنيف الثاني (مرضي) والثالث (متوسط) ، وتوصي الدراسة بتطوير القطاعات المصرفية لتحقيق السلامة المصرفية لها.

الكلمات المفتاحية: سلامة القطاع المصرفي، نظام CAMELS.

## ثبت المحتويات

الصفحة	الموضوع
آ	المستخلص
ب	ثبت المحتويات
ت	ثبت الجداول
ث	ثبت الأشكال
1	المقدمة
2-1	منهجية البحث
<b>15-3</b>	<b>الفصل الأول: السلامة المصرفية وقياسها</b>
7-3	المبحث الأول: مفهوم السلامة المصرفية وقياسها
15-8	المبحث الثاني: التطورات المصرفية المعاصرة
<b>36-16</b>	<b>الفصل الثاني: قياس السلامة المصرفية</b>
23-16	المبحث الأول: الوصف الإحصائي لأداء المصارف العربية
36-24	المبحث الثاني: قياس سلامة المصارف العربية عينة البحث
<b>38-37</b>	<b>الاستنتاجات والمقترحات</b>
38-37	الاستنتاجات
38	المقترحات
41-39	ثبت المصادر
A	المستخلص باللغة الإنكليزية



ثبت الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
16	عدد الدول العربية عينة البحث	1
17	تطور / مؤشر التركيز المصرفي للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2013-2017)	2
18	مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص GDP للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2013-2017)	3
19	تطور / مؤشر العائد إلى حق الملكية للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2013-2017)	4
21	تطور / مؤشر الودائع لـ GDP للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2013-2017)	5
22	تطور / مؤشر المطلوبات السائلة لـ GDP عينة البحث للمدة (2013-2017)	6
24	تطور مؤشر معدل كفاية رأس المال للمصارف العربية عينة البحث للمدة 2013-2017	7
26	تطور مؤشر جودة الإدارة للمصارف العربية عينة البحث للمدة 2013 – 2017	8
27	تطور مؤشر جودة الموجودات للمصارف العربية عينة البحث للمدة 2013-2017	9
29	تطور مؤشر الإيرادات للمصارف العربية عينة البحث للمدة 2013-2017	10
30	تطور مؤشر السيولة للمصارف العربية عينة البحث للفترة 2013 – 2017	11
31-32	تطور مؤشر الحساسية تجاه السوق عينة البحث للمدة 2013-2017	12
33	متوسط مؤشرات CAMELS للمصارف العربية عينة البحث	13
34	تصنيف CAMELS لمصارف الدول العربية عينة البحث	14

ثبت الأشكال

الصفحة	عنوانه	رقم الشكل
18	التركيز المصرفي للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2013-2017)	1
19	مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص GDP للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2013-2017)	2
20	مؤشر العائد إلى حق الملكية للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2013-2017)	3
22	مؤشر الودائع لـ GDP للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2013-2017)	4
23	مؤشر المطلوبات السائلة لـ GDP عينة البحث للمدة (2013-2017)	5
25	تباين معدل كفاية رأس المال في الدول عينة البحث	6
27	تطور مؤشر جودة الإدارة للمصارف	7
28	تطور مؤشر جودة الموجودات للمصارف	8
30	مؤشر الإيرادات للمصارف العربية	9
31	تطور مؤشر السيولة للمصارف العربية	10
32	تطور مؤشر الحساسية تجاه السوق	11
33	المدرج التكراري لمتوسط مؤشرات CAMELS للمصارف العربية عينة البحث	12
35	المدرج التكراري لتصنيف CAMELS لمصارف الدول العربية عينة البحث	14

## المقدمة

تحتل القطاعات المصرفية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها أم النامية وذلك لانعكاسها المباشر على تطوير اقتصاديات تلك الدول. وعليه، فقد تم اختبار سلامة القطاعات المصرفية للدول العربية لمعرفة سلامتها المصرفية وقدرتها على مواجهة الصدمات والأزمات المالية، فضلاً عن درجة تطورها وتناولت الدراسة موضوع السلامة المصرفية واختبار سلامة القطاعات المصرفية وتحديد درجة سلامتها ومعرفة نقاط القوة والضعف في أداء المصارف التجارية وبالتالي سلامة القطاع المصرفي بأكمله، فقد جاءت الدراسة بفصلين تناول الفصل الأول الجانب النظري والذي تكلم عن السلامة المصرفية الحديثة، وتناول الفصل الثاني الجانب العملي للدراسة بعرض مؤشرات أداء القطاعات المصرفية في دول (العراق، الأردن، الإمارات، والسعودية، والكويت، والسودان، وقطر، وفلسطين، ومصر، والمغرب)، ثم قياس سلامة قطاعاتها المصرفية باستخدام نظام CAMELS، إذ صنفت القطاعات المصرفية العربية وفقاً لدرجة سلامتها وقد احتلت بعض الدول الأخرى التصنيف الأول (قوي) التصنيف الثاني (مرضي) والتصنيف الثالث (متوسط).

## منهجية البحث

### أولاً: مشكلة البحث

تُعد سلامة القطاعات المصرفية من المواضيع المهمة جداً لتطوير القطاعات المصرفية وجعلها أكثر قوة ومثانة في مواجهة الصدمات وكل الأزمات المالية المتوقع حدوثها، لذلك تناولت الدراسة اختبار سلامة القطاعات المصرفية إذ تمحورت مشكلة البحث في التساؤل الآتي: (ما درجة سلامة القطاعات المصرفية العربية؟ وهل هناك تباين في سلامة القطاعات المصرفية العربية عينة البحث؟)

### ثانياً: أهمية البحث

للبحث أهمية كبيرة جداً تتمحور في سلامة وقوة القطاعات المصرفية العربية، التي تُعد من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام كبير في المنظمات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك لانعكاسها المباشر على اقتصاديات الدول ودرجة تطورها وعمقها، لذلك فقد تناولت الدراسة موضوع السلامة المصرفية وإجراء المقارنة بين مجموعة كبيرة من الدول العربية عينة البحث وتحديد أفضل القطاعات المصرفية العربية.

### ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. عرض إطار نظري حديث عن السلامة المصرفية.
2. عرض التطورات المصرفية الحديثة للقطاعات المصرفية العربية عينة البحث.
3. قياس السلامة المصرفية للقطاعات المصرفية العربية عينة البحث خلال مدة الدراسة.
4. تصنف القطاعات المصرفية العربية عينة البحث وفقاً لدرجة سلامة المصرفية.

### رابعاً: فرضية البحث

لتحقيق أهداف البحث وإيجاد الحلول لمشكلة البحث والإجابة عليها، فقد صيغت فرضيات البحث كالآتي:

1. هناك تباين في درجة سلامة القطاعات المصرفية العربية عينة البحث والذي يرجع إلى قدرة كل قطاع على مواجهة الأزمات المصرفية ودرجة عمقها وتطورها.
2. تصنف القطاعات المصرفية العربية وفقاً لسلامتها المصرفية وكان هناك اختلافات كبيرة في سلامة كل قطاع مصرفي في الدول العربية عينة البحث.

### خامساً: عينة البحث

يتناول البحث عينة من القطاعات المصرفية العربية وهي (العراق، والأردن، والإمارات، والسعودية، والكويت، والسودان، وقطر، وفلسطين، ومصر، والمغرب)، وقد اختير البحث سلامة هذه القطاعات المصرفية للمدة (2013-2017).

### سادساً: منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض موضوع البحث واختبار فرضياته، وقد تم الاستعانة بالدراسات الحديثة التي تناولت موضوع البحث ونماذج قياس السلامة المصرفية.

## الفصل الاول

### المبحث الأول

#### مفهوم السلامة المصرفية وقياسها

##### أولاً: مفهوم السلامة المصرفية

تُعد السلامة المصرفية من أهم التحديات التي تواجه المصارف، ولها أهمية جوهرية في الوقت الحاضر وتسعى جميع الدول نحو تحقيقها لضمان تحملها من مواجهة الصدمات والأزمات المالية (الإمام، 2010، 2)، وتُعد المصارف إحدى أهم الركائز المهمة التي يستند عليها اقتصاد أي دولة لتأثيرها الكبير في تنمية اقتصادياتها، ويقع على عاتق السلطات الرقابية مهمة كبيرة في تقييم أداء المصارف العاملة وتصنيفها والغرض من ذلك هو اكتشاف أوجه القوة لتعزيزها وأوجه الضعف ومحاولة معالجتها في وقت مبكر قبل حدوث الأزمة ولمنع حدوث المخاطر أو الحد منها بالشكل الذي يضمن سلامة القطاع المصرفي في المحافظة على حقوق المودعين والمساهمين، بالطريقة التي تضمن تنفيذ سلامة سياسات الدولة المالية والنقدية، والذي بدوره يُسهم في دعم ونمو الاقتصاد الوطني (الطائي ومحمد، 2013، 162)، وتُعد السلامة المصرفية جزءاً مهماً من إستراتيجية اقتصادية أكثر شمولاً، كما تهدف إلى دفع الاقتصاد المحلي والدولي عن طريق معدلات أعلى من الادخار والاستثمار (الإمام، 2010، 6-7).

##### ثانياً: نظام CAMELS

يُعد استخدام نظام الإنذار المبكر عام 1980م من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تبنت نظاماً موحداً لتقييم المصارف بنظام CAMELS وقامت بمراجعة هذا النظام عام 1998 لعكس التغيرات في العمل المصرفي وإجراءات وسياسات السلطات الرقابية الحكومية (الطائي ومحمد، 2013، 168)، فهذا النظام يحافظ على سلامة البيئة المصرفية، مما يجعل المصارف قادرة على خلق الثقة مع جمهور المتعاملين مع أدوات الإنذار المبكر الشغل الشاغل لكل المتنفذين في الصناعة المصرفية من المنظمات دولية مختصة وسلطات النقدية (رحيم، 2014، 30).

وفقاً لهذا المعيار يجري تقييم المصارف على أساس عناصر الأداء والمتمثلة بالآتي

(صندوق النقد الدولي، 2017، 5):

1. كفاية رأس المال Capital Adequacy

2. جودة الموجودات Assets Quality

3. الإدارة Management

4. الربحية Earning

5. السيولة Liquidity

## 6. الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity of Market Risk

وفيما يأتي توضيح لكل معيار:

1. **كفاية رأس المال:** وتُعبّر عن العلاقة بين رأس مال المصرف والموجودات ذات المخاطر إلى جانب القدرة على زيادة رأس المال والاحتياطيات التي تساعد المصرف على تحمل خسائر القروض (الطائي ومحمد، 2013، 169).
  2. **جودة الموجودات:** إذ تُعبّر عن التحقق من جودة الموجودات ونوعيتها والمخاطر وإمكانية استردادها في مواعيدها المحددة (رحيم، 2014، 36).
  3. **الإدارة:** وتُعبّر عن مؤشرات الإدارة بتوعية مخاطر العمليات إلى مدى سلامة الإدارة وقدرتها في التوسع عند تأسيس مؤسسات مالية، مثل اتجاهات الأرباح المتحققة خلال السنوات السابقة ومدى الكفاءة في توظيف الأموال وجذب الودائع، فضلاً عن مؤشرات كمية معدلات الانفاق ونسبة الإيرادات للموظف المالية، إذ تعكس المؤشرات البيئة الثقافية للمؤسسات (صندوق النقد الدولي، 2017، 6).
  4. **الربحية:** حيث تقيم ربحية المؤسسات المالية والبنوك، إذ تُعد الربحية من أهم الأهداف التي تركز عليها أداة المصارف لضمان بقائها واستمرارها مؤشر على كفاءة الإدارة في تحقيق أهداف المساهمة (الطائي ومحمد، 2013، 170).
  5. **السيولة:** تُعد السيولة من أهم المؤشرات والمعايير المهمة في نظام CAMELS ودورها الفعال في مسألة متابعة السيولة للمؤسسات المالية والبنوك لاسيما عند حالات الانحسار المالي، إذ يُعد مهماً من الناحية العلمية في التعامل مع المودعين، وذلك عبر حجم ومصادر الأموال السائلة (سريعة التحول إلى نقد) والموجودة لدى المصرف ومدى ملاءمة تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات (رحيم، 2014، 38-39).
  6. **درجة الحساسية لمخاطر السوق:** إذ تتضمن العديد من الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات الحكومية والمشتقات المالية حيث تشير إلى انخفاض أسعار الموجودات على صافي ثروة المصرف، إذ تعكس الحساسية لمخاطر السوق إلى التغيرات في سعر الفائدة وأسعار الأوراق المالية التي تؤثر سلباً على الوضع المالي للمصرف (الطائي ومحمد، 2013، 171).
- وهناك عدة مميزات ساعدت نظام CAMELS من أهمها (رحيم، 2014، 32) (الطائي ومحمد، 2013، 168):
1. يُعد هذا المعيار الأسلوب الكمي الرقمي في عمليات الرقابة والإشراف مع تقييم وتصنيف جميع المصارف.
  2. يهدف إلى بناء نموذج قياسي للتنبؤ استناداً إلى بيانات المصارف المالية الأخرى.

3. يساعد متخذي القرار بتحقيق مناعة ضد ضرر المخاطر الصدمات المالية.
4. يُعد بعداً وقائياً بموقف المصرف المالي وذلك باستشعار المشكلات التي يتعرض لها.
5. يُعد نظام أقل تكلفة من برامج الرقابة المكتبية.
6. يُسهم في اختصار زمن التقييم عبر التركيز على ستة بنود رئيسة.
7. يمكن الاعتماد على نتائج النظام في عملية اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التي تعقب النظم.
8. يُعد من أهم المعايير القادرة فعلاً على عزل عوامل الخطر التي يمكن أن تقود إلى مشكلات في المستقبل.

### ثالثاً: تصنيف CAMELS

يُعد تصنيف CAMELS من أهم المتغيرات في البيئة المالية للمؤسسات المصرفية التي أدت إلى تحولات رئيسة في التفكير حول عمليات مراقبة المصارف، إذ أعطت تركيزاً كبيراً على تقييم السلامة المالية والمصرفية لعمليات إدارة المصرف آخذين بعين الاعتبار المخاطر، وهي وسيلة إشرافية للتحقق من المصارف التي تعمل على نحو جيد، وأي المصارف التي تحتاج إلى إشراف ومراقبة دقيقة وشديدة الحرص (الإمام، 2010، 17).

### رابعاً: مستويات التصنيف

يتم تصنيف مستويات النظام إلى خمسة مستويات، إذ يخضع كل مصرف إلى هذه المستويات الخمسة، إذ يعكس المستوى الأول أفضل مستوى في الأداء، ويعكس المستوى الخامس أدنى مستوى، وتقسم هذه المستويات على (الإمام، 2010، 21):

1. أداء قوي Strong
2. أداء مُرضٍ Satisfactory
3. أداء مقبول Fair
4. أداء هامشي Marginal
5. أداء غير مرضي UnSatisfact

### خامساً: مزايا نظام تصنيف CAMELS

هناك العديد من المميزات التي يحققها نظام CAMELS (الإمام، 2010، 22):

1. يُعد نظام موحد لتقويم أداء المصارف، إذا توفر مدخل شمولي.
2. يُعد وجهة السلطة النقدية البيئية على مؤشرات محددة تعرف بالموضوعية.
3. يساعد في تحسين الرقابة المالية وإعطاء إشارات عن المركز المالي للمصرف، إذ يعطي أفضل تقرير عن نقاط القوة والضعف فيه.
4. يعطي نتائج دقيقة للآثار المحتملة التي قد تتغير عن الأزمات المالية.

5. يقدم صورة واضحة عن مستوى السلامة المصرفية والمالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي في ذلك البلد.
6. يساعد السلطة الرقابية في تحديد المصارف التي هي في حاجة إلى العناية والاهتمام التي يحتاجها المصرف قبل تعرضه إلى الأزمة المالية.

#### سادساً: الأزمة المصرفية على معيار CAMELS

يُسهّم نظام CAMELS بدعم المصارف لمواجهة الأزمة التي تكون في حالة عدم سيولة أو عسر مالي، ويمكن أن تفسر الأزمة المصرفية إلى أزمة سيولة وأزمة عسر مالي (الطائي ومحمد، 2013، 164)، وهي تُعبر عن حالة الذعر المالي، ويقصد بها حالة الهلع التي يلاحظها المستثمرون في الوضع المالي، أو هي التي تؤدي إلى انهيار في سوق الأسهم أو في عملة ما بلا مساحة أو انهيار في سوق العقارات (الشمري، 2015، 203-204).

وهناك خصائص عديدة للأزمات المالية والمصرفية، منها (الشمري، 2015، 304):

1. المفاجأة: يُعد عنصر المفاجئة من أهم الخصائص المشتركة بين كل الأزمات التي تصيب كل البلدان.

2. لكل أزمة بدايات حيث يصعب التنبؤ بها.

3. التهديد: إذ تُعد تهديداً حقيقياً على مجمل الاقتصاد الكلي.

4. دورة حياة الأزمة: إذ إن لكل أزمة دورة حياة، وتُعد الأزمة المالية التي تكون الأطول.

هناك عدة أنواع من الأزمات المصرفية والمالية أهمها (الطائي ومحمد، 2013، 165):

1. أزمة سيولة.

2. أزمة ائتمان.

3. أزمة عملة (أزمة ميزان المدفوعات).

4. أزمة أسواق المال (حالة القطاعات).

سابعاً: مؤشرات الحيلة الكلية (طلفاح، 2005، 53)

#### ■ مؤشرات المؤسسات المقرضة

1. مديونية القطاع العائلي.

2. ربحية الشركات.

3. نسبة الدين إلى حقوق الملكية.

4. مؤشرات أخرى لظروف الشركات.



### ثامناً: سلامة الإدارة

1. التوسع في عدد المؤسسات المالية.
2. نسبة الإيرادات لكل موظف.
3. معدلات الاتفاق.

### تاسعاً: الإيرادات والربحية

1. المؤشرات الهيكلية.
2. معدلات الدخل والإنفاق.
3. العائد على حقوق الملكية.
4. العائد على الموجودات.

### عاشراً: مؤشرات خاصة بالسوق

1. أسعار السوق لأدوات مالية.
2. هوامش العائد السيادي.
3. تصنيف الائتمان.
4. مؤشرات على العوائد المفرطة.

### حادي عشر: أسعار الفائدة والصرف

1. ضمانات سعر الصرف.
2. مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية.
3. التقلب في أسعار الفائدة والصرف.
4. قابلية سعر الصرف للاستمرار.

### ثاني عشر: ازدهار الإقراض وسعر الموجودات

1. نوبات ازدهار الإقراض.
2. نوبات ازدهار أسعار الموجودات.

### ثالث عشر: إطار العدوى

1. العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية.
2. الآثار الجانبية للتجارة.

### رابع عشر: عوامل أخرى

1. لجوء الحكومة للنظام المصرفي.
2. التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد.
3. الإقراض والاستثمار الموجه.

## المبحث الثاني التطورات المصرفية المعاصرة

### أولاً: مفهوم الصيرفة الإلكترونية

وتُعبّر عن الصيرفة التي تقوم على الركائز الإلكترونية، التي تعمل على كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تُعد من التقنيات والأساليب الحديثة في ثورة المعلوماتية في العالم المتقدم كما تشمل كل المعلومات المالية في المؤسسات المالية والأفراد والشركات والمؤسسات الاقتصادية إذ تعمل العمليات المصرفية سريعة ورفع جودة الخدمة المصرفية للزبائن (عطية، 2015، 5). كما تُعبّر الصيرفة الإلكترونية عن كل العمليات والنشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج بواسطة الوسائل الإلكترونية الضوئية، مثل (الصراف الآلي والحاسوب والانترنت)، من قبل المصارف والمؤسسات المالية والحل عمليات الدفع والائتمان بكل أنواعها وأشكالها، ومن المتوقع أن تُسهم في خلق أنظمة تطوير قنوات توزيع بديلة وأنظمة معلوماتية عن العملاء (النجار، 2004، 158).

كما تُعبّر عن كافة النشاطات التي يتم عقدها وتنفيذها أو الترويج لها من قبل المصارف والمؤسسات المالية وهي تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمبتكرة باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية المفتوحة (فهد، 2011، 68).

فضلاً عن أنها تشمل كافة العمليات المصرفية بشكل إلكتروني التي تُعد الإنترنت من أهم أشكالها وهي النظام التي يستخدم الآليات الإلكترونية، أو هي التقنيات على الخطوط المباشرة في القطاع المصرفي من أجل تقديم وتوفير الخدمات المصرفية للزبائن (النجار، 2004، 158).

### أولاً: مميزات الصيرفة الإلكترونية

هناك عدة مميزات للصيرفة الإلكترونية وتشمل الآتي (شندى، 2011، 7-8):

1. يتم التعامل عن بُعد وبتلقائية، فلا حاجة لوجود علاقة عمل مبنياً لإجراء حركة تجارية وبدء.
2. لا تعرف الصيرفة الإلكترونية قيوداً جغرافية أو حدود معترف بها، إذ تستخدم التقنيات الإلكترونية في عمليات البيع والشراء بين الأطراف المستفيدة.
3. تُسهم في تخفيض الكثير من التكاليف التي يشملها المصرف، إذ يستريح المصرف من أعباء فتح مشروع جديد في أماكن مختلفة داخل الدولة التي يعمل بها وخارجها.
4. تعم على سرية الحسابات المصرفية، إذ يرغب الكثير من الزبائن عدم كشف حساباتهم.
5. اعتماد الصيرفة الإلكترونية على الاتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء.

6. توفر الصيرفة الإلكترونية آلة الصراف الآلي ، إذ يمكن تصريفها في أماكن مختلفة يتمكن العميل من استخدام بطاقة بلاستيكية للحصول على الخدمات التي يريدها عبر عمليات السحب النقدي.

7. توفير الصيرفة الإلكترونية عن طريق الصرافة المنزلية باستعمال الحاسوب الشخصي من خلال إدخال كلمة سر أو رقم سري.

8. توافر الصيرفة الإلكترونية وذلك عبر صيرفة الهاتف، إذ يقوم العميل بإدخال الرقم السري وإجراء كل العمليات التي يريدها الزبون أو العميل من خلال عمليات السحب النقدي والإيداع.

9. إمكانية إجراء تسويق المنتجات المصرفية خارج الدولة.

10. خيارات أكثر للعملاء.

### ثانياً: مخاطر الصيرفة الإلكترونية

هناك مخاطر عديدة للصيرفة الإلكترونية تتمثل بالآتي (عطية، 2015، 45-46):

1. حصول وجود تفاوت اجتماعي ومصرفي بين الناس سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول.

2. أثرت شبكة الإنترنت على الأطفال وحتى على الكبار من خلال الجلوس لساعات طويلة أمام شبكة الإنترنت.

3. اختراق حرمة الأشخاص والتنظيمات عن طريق الدخول على ملفاتهم الخاصة ومعرفة أدق التفاصيل من حياتهم.

4. تُعد تهديداً للأمن القومي للدول.

5. تُعد الموجات الكهرومغناطيسية التي تنشرها هذه التكنولوجيا ذات آثار سلبية على صحة الأفراد متمثلة بأمراض الأعصاب وأمراض المفاصل وأمراض السرطان.

6. زيادة فرص الاحتيال والقرصنة المالية.

7. انتهاك خصوصية العمليات المصرفية الإلكترونية بسبب مرور هذه العمليات بمراحل متعددة أثناء التجميع حتى اكتمالها.

8. عدم جود شبكات معلوماتية سريعة ومستقرة في نقل الصورة والصوت بسرعة عالية وجودة عالية.

9. صعوبة توفير البيئة التحتية المناسبة للصيرفة الإلكترونية في الدول النامية.

10. ارتفاع تكلفة الاتصال مع الشبكة وقلّة عدد المستخدمين في الوطن العربي، فضلاً عن ارتفاع أسعار أجهزة الحاسوب والأجهزة اللازمة للربط مع الشبكة.

ثلاً: أنواع نظم الدفع الإلكتروني (عطية، 2015، 50)

1. بطاقة الصرف الآلي.
2. بطاقة الخصم.
3. بطاقة الائتمان.
4. الإيداع الإلكتروني المباشر.
5. الشيك الإلكتروني.
6. إصدار بطاقات الفيزا كارت.
7. الاطلاع على عروض المصارف وأسعار العملات والفوائد.
8. إدارة عملية تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.

#### رابعاً: متطلبات المصرف الإلكتروني

يجب توافر مجموعة من المتطلبات وعلى النحو الآتي (القُدومي وبركات، 2010، 215-216):

1. توفير بيئة للتنمية التقنية.
2. توفير الكفاءات البشرية.
3. ازدياد التطوير المستمر والتفاعل السريع مع المستجدات.
4. التفاعل المستمر مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية.
5. سهولة توفير الرقابة الحيادية.

هناك عدة عوامل رئيسة لاستخدام الإنترنت (وهيب، 2010، 80) :

- ظهور عنصر المنافسة.
- التوسع الجغرافي.
- الخدمات المصرفية عن بُعد (الخدمات المصرفية الهاتفية).

#### خامساً: التسويق المصرفي

للقطاع المصرفي والمالي دور كبير في تقديم مجموعة من الخدمات المالية المصرفية فكلما كان النظام المالي أكثر تطوراً انعكس ذلك في زيادة جودة الخدمات المالية والمصرفية (Ume et al., 2015, 83-84).

وكلما زاد التطور المالي تحققت أبعاده المتمثلة بزيادة العمق المالي والكفاءة والوصول إلى الخدمات المالية ودعم النمو الاقتصادي (Srirydzienka, 2016, 5-6).

وللتسويق المصرفي دور كبير في تطوير النظام المصرفي وزيادة حدة التنافسية وتشجيع المصارف على تقديم أفضل الخدمات المصرفية لجذب الزبائن (Caus & Girardone, 2009, 120-121).

ويساعد التسويق المصرفي في تحديد حاجات ورغبات الزبائن المتعاملين مع المصارف، فضلاً عن زيادة ثقة الزبائن وجذبهم للتعامل مع المصارف مما ينعكس في زيادة ربحية المصارف (Agarwal et al., 2010, 19-22).

وتُسهم زيادة الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحقيق وزيادة ربحية المصارف ويساعد في ذلك التسويق المصرفي الإلكتروني (Ashton & Pressey, 2004, 457-459).

وإن التطورات الأخيرة التي حصلت وأثرت على الأنظمة المالية ساعدت في احتدام المنافسة في السوق المصرفية (Claessens & Horen, 2012, 143-145).

لذلك، فإن السعي نحو تطوير الخدمات المصرفية الحديثة وطريقة تقديمها للزبائن وتنوع أساليب التسويق المصرفي أسهم في دعم القطاع المصرفي وجعله أقدر على مواجهة المنافسة الحادة في السوق المصرفية (Liao, 2010, 211-213).

وتحقيق دوره الكبير في الوساطة المالية وتطوير اقتصاديات الدول وتمويل المشاريع التنموية (Olowofeso et al., 2015, 133-134).

لذلك فإن زيادة قدرة المصارف على تقديم أحدث الخدمات المصرفية وزيادة قدراتها على إيصالها إلى الزبائن كافة وفي أي مكان في العالم بحكم التطور التكنولوجي يساعد في تحقيقها لأهدافها (Safakil, 2007, 617-618).

ويُسهم التسويق المصرفي في تحقيق ذلك، فضلاً عن تدعيم الأنظمة المالية وجعلها أقدر على مواجهة الأزمات المالية (Tan, 2012, 4-5).

#### سادساً: مفهوم العولمة

وتتعلق بانتشار المعلومات لتصبح متاحة لدى جميع الناس، وهي تتعلق أيضاً في إزالة الحدود وتصبح هناك تنقلات بين الأسواق المالية المحلية والأسواق المالية العالمية، إذ تؤدي إلى التشابه بين المجتمعات والمؤسسات، وتمثل العولمة مؤثراً في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم والتي تشمل تبادل السلع والخدمات وسرعة في انتقال رؤوس الأموال وسرعة انتشار المعلومات والتكنولوجيا (حريته، 2005، 1-2).

وهناك من عرضها بأنها مجهودات الأنظمة المالية التي تُسهم بالتأكيد في جعل تخصيص رؤوس الأموال أكثر فاعلية على المستوى الدولي، كما تشكل عدة مخاطر في ظل الترابط المرتفع والأكثر انتشاراً، التي تدعم ابتكار التكنولوجيات المالية، إذ ساعدت وسمحت بتطوير الأنظمة المالية وظهور مكاسب الفاعلية (ملكية وبهية، 2016، 42).

وهناك من عرفها بالتقدم التكنولوجي الهائل، إذ يسمح للمستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله وشركاته الاستثمارية لحظة بلحظة في الأسواق المالية جميعها، وظهور وسائل جديدة

لاستقطاب أصحاب رؤوس الأموال عبر المشتقات المالية مثل (المبادلات والخيارات وازدياد فوائض رؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمارات بمعدلات أرباح عالية وتعاضم دور رأس المال حين أصبح الاقتصاد العالمي تدير وتتحكم فيه أهم البورصات العالمية (عبد الوهاب، 2006، ص52)، وتُعد فكرة العولمة وهي تتمثل في العلاقات المتبادلة بين الأمم من خلال السلع والخدمات أو من خلال انشغال رؤوس الأموال وانتشار المعلومات والتكنولوجيا والأفكار (عبدالله، 2014، 362).

كما تركز العولمة المالية على عملية التحويل المالي لسرد حساب رأس المال الذي يُعد أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات (عبد الوهاب، 2006، 5).

كما تُعد العولمة المالية بالنتائج الأساس لعمليات التحرير المالي، والتحول إلى ما يعرف بالاندماج المالي، إذ تؤدي إلى تكامل وارتباطه بالأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، وذلك بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم التدقيق عبر الحدود إلى الأسواق المالية العالمية ويكون ذلك إلى تطوير تداول النقد الأجنبي على الصعيد المالي والعالمي وتطور حجم المعاملات من الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة (عبدالله، 2014، 78-79).

وتُعد العولمة المالية الناتج الأساس لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانتقال المالي، كما تتمثل العولمة المالية في تحرير القطاع المالي والمصرفي وإزالة المعوقات والإجراءات التي تحد من المنافسة، كما تهدف إلى التفاعل بين الأسواق والمؤسسات المالية، كما تهدف إلى إزالة التغير بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين، كما أنها زيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي تدعم التحرر الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية، وهي تُعد الناتج الأساس لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يعرف بالانفتاح المالي، الذي أدى إلى تكامل الأسواق المالية والأسواق المالية العالمية، بإلغاء القيود على تدفق رؤوس الأموال إلى الأسواق العالمية (صبرين، 2005، 27).

ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين، وهما:

1. حجم وتطور المعاملات عبر الحدود من الأسهم والسنوات في الدول المتقدمة الصناعية، إذ تشير البيانات أن المعاملات الخارجية من الأسهم والسندات كانت أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% من ألمانيا 1996 (عبدالله، 2014، 78).

2. عبر التداول في التعدد الأجنبي على الصعيد العالمي، إذ تشير الإحصائيات إلى حجم متوسط التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي من 200 مليار دولار في منتصف الثمانينيات إلى حدود 10 تريليون من الاحتياطات الدولية جميع دول العالم (صبرين، 2005، 28).

## سابعاً: العولمة المالية

وتُعد من العوامل الأساسية من الناتج الأساس لعمليات التحرر المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، الذي يؤدي إلى التكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي عبر القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم إحداث تدفق إلى الأسواق المالية العالمية (عبدالله، 2014، 78)، ويمكن الاستدلال إلى العولمة المالية بمؤشرين:

1. تقديم جمع المعاملات عبر الحدود مثل الأسهم والاسندات في الدول الصناعة المتقدمة.
2. تداول وتطوير النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

## ثامناً: مفهوم العولمة المالية

هناك تعاريف عديدة للعولمة المالية، فهناك من عرفها بأنها زيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع، وهي تُعد من أهم التطورات التي يكون لديها تأثير على عمق الاقتصاد الدولي الخاص (مفتاح، 2002، 206). وهناك من عرفها من خلال المتعاملين الاقتصاديين نحو الأسواق المالية، وعبر عمليات الاقتراض والتوظيف، إذ يتميز في توجه المقترضين إلى الأسواق المالية مع لجوء إلى أقل الوساطة يفرض الحصول على التحويل عن طريق إصدار أوراق مالية أو شهادات إيداع لتأدية احتياجاتها النقدية بأداء البورصة والنمو المتزايد للمستثمرين في المؤسسات مثل صناديق المؤسسات والتأمين وشركات الاستثمار (مليكة وبهية، 2016، 36-38). وهناك من عرفها بمصطلح الاستثمار المالي بأنها ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي أو لتراكمي المضطرب في رأس المال، وهي تُعبر عن حرية انتقال رؤوس الأموال بدون قيود بين الدول.

## تاسعاً: أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية

هناك العديد من الأسباب التي أدت لظهور العولمة المالية، وهي (عبدالله، 2014، 79):

1. صعود الرأسمالية العالمية.
2. ظهور الابتكارات المالية (ماستر كارد، الفيزا كارد).
3. ظهور فائض في رؤوس الأموال.
4. التقدم التكنولوجي.
5. التحرر المحلي الدولي لرؤوس الأموال.
6. صناعة الخدمات المالية والمصرفية عن طريق إعادة هيكلتها.

## عاشراً: مخاطر العولمة المالية

على الرغم من الفوائد الكبيرة التي تحققها العولمة، إلا أن هناك مجموعة من المخاطر يمكن التعرض لها وأهمها (صبرين، 2005، 33): (عبدالهواب، 2006، 8). (مفتاح، 2002، 211-212).

1. التقلبات الفجائية في الاستثمارات الأجنبية.
2. مخاطر أزمات العملة والمضاربات المالية.
3. دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال).
4. هروب الأموال المحلية إلى الخارج البلاد.
5. عدم استقرار النظام المالي والنقدية.
6. مخاطر التعرض للآزمات المصرفية والمالية.
7. تفاقم المدينون وتزايد الشركات المتعددة الجنسيات.
8. إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.
9. تميز الأسواق المالية المحلية والدولية بعدم الثبات والتذبذب.
10. تغير التدفقات الرأسمالية للاستثمار في الأوراق المالية التي تبحث عن المقارنة في الأجل القصير.
11. تُعد صادرات الدول النامية التي تعتمد على المنتج الواحد من أهم المخاطر العولمة المالية وذلك بالاندماج بين سوق الأوراق وسوق الصرف الأجنبي.
12. من مخاطر العولمة المالية، إذ تؤدي إلى التأكيد على زيادة انخفاض سيادة الدول على سياساتها النقدية
13. انتشار الفساد الإداري والمالي في النظام المصرفي.
14. إضعاف هيبة الدولة من خلال التهرب من تنفيذ القوانين.
15. فقدان الثقة في السوق المحلي.
16. ظاهرة غسيل الأموال.
17. التهرب الضريبي.
18. مخاطر هروب رؤوس الأموال الوطنية خارج البلاد

#### حادي عشر: العولمة المصرفية

وهي تُعد من أهم وسائل التوسع والانتشار والهيمنة العالمية عبر مشاركة المصارف في تطوير سوق رأس المال عن طريق زيادة إقبال المودعين للتعامل والتملك في أسهم وسندات الشركة (عبدالله، 2014، 366) وهي تعبر عن الوفرة وإتاحة للخدمات التي تقدمها المصارف بالخدمات المصرفية سواء كانت خدمات تقليدية معتادة أو كانت متصلة بعقود المشتقات المعقدة أو غيرها من الخدمات الابتكارية المتطورة، كما أن العولمة المصرفية لا تعني التخلي كما هو قائم وموجه إلى سوق المحلية الوطنية لكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة والانتقال بتقديم الخدمة



المصرفية من الداخل إلى الخارج مع الاحتفاظ بالمركز الوطني بصورة أكثر فاعلية وأكثر قدرة وأكثر نشاطاً.

#### ثاني عشر: مميزات العولمة المالية

للعولمة المالية مميزات عديدة تتمثل فيما يأتي (ملিকে وبهية، 2016، 36-37): (عبدالوهاب، 2006، 11).

1. إلغاء الحدود والحواجز الفاصلة بين مختلف الأسواق الوطنية أمام المتعاملين الاقتصاديين.
2. تراجع دور الوساطة المالية بإقدام المتعاملين الحاليين والاقتصاديون مباشرة نحو الأسواق المالية يقصد القيام بعمليات التوظيف والافتراض المالية مع أقل لجوء إلى الوساطة للحصول على التمويل بإصدار أوراق مالية أو شهادات الإيداع.
3. إلغاء القيود التنظيمية وتراجعها فيما يخص تعديل وتكييف بعض النظم واللوائح المعمول بها للاستجابة السريعة لمتطلبات تطور الاقتصاد الرأسمالي مثل معدلات الفائدة والرقابة على الصرف.
4. الانفتاح المالي لدى الدول النامية عبر الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد العجز في الموارد المحلية.
5. تحديث وتحديث النظم المصرفية والمالية بتشجيع القطاع الخاص.
6. تخفيض تكلفة التحويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
7. تطوير حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الابتعاد عن القروض المصرفية التجارية بزيادة حجم الديون الخارجية

#### ثالث عشر: العوامل التي ساعدت على تطور العولمة المالية

هناك مجموعة من العوامل تساعد على تطور العولمة المالية، أهمها (مفتاح، 2002، 2007، 2008، 1، 5، 6):

1. التطور الصناعي في بعض الدول النامية والمتقدمة واندماجها في السوق المالي العالمي.
2. إزالة كافة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال.
3. تطور النقد الأجنبي وتداوله على الصعيد العالمي.
4. اتجاه البعض من الدول النامية نحو تحرير القطاع المالي والمصرفي.
5. اتساع وتطور أسواق السندات الدولية.
6. اتجاه الدول إلى وسائل جديدة للوقاية من المخاطر.
7. تدفق في رؤوس الأموال عبر الاستثمار الأجنبي المباشر.
8. التطور الحاصل في التكنولوجيا المعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات.

**الفصل الثاني**  
**قياس السلامة المصرفية**  
**المبحث الأول**

**الوصف الإحصائي لأداء المصارف العربية**

لغرض اختبار فرضية البحث وتطبيق نموذج CAMELS سوف نستخدم عينة البحث والمتمثلة بمجموعة من الدول العربية (العراق، والأردن، والإمارات، والسعودية، والكويت، والسودان، وقطر، وفلسطين، ومصر، والمغرب) وتم اختيار هذه العينة من الدول العربية لأن سلامة القطاع المصرفي (السلامة المصرفية هي موضوع على مستوى كلي)، أي على مستوى القطاع المصرفي وليس على مستوى مصرف واحد فقط.

لذلك تم تطبيق النموذج على عدد من القطاعات المصرفية العربية لغرض سلامة القطاعات المصرفية واختبار سلامتها، وقياس سلامة القطاعات المصرفية العربية ومعرفة سلامة القطاعات المصرفية العربية والمقارنة أيضاً بين الدول العربية نفسها لمعرفة سلامتها وقبل تطبيق نموذج الدراسة سوف يتم وصف أداء القطاعات المصرفية العربية لعينة البحث للمدة 2013-2017، كما هو موضح بالجدول الآتي:

**الجدول (1)**

**عدد الدول العربية عينة البحث**

ت	الدول العربية عينة البحث
1	العراق
2	الأردن
3	الإمارات
4	السعودية
5	الكويت
6	السودان
7	قطر
8	فلسطين
9	مصر
10	المغرب

المصدر: من إعداد الباحث.

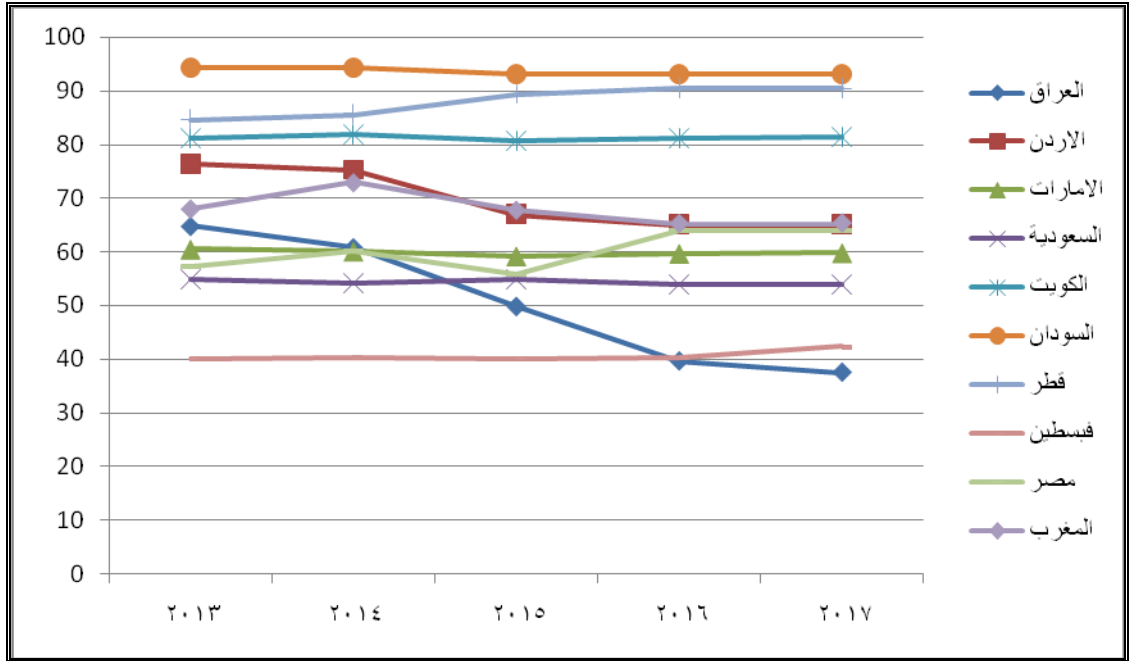
## الجدول (2)

تطور مؤشر التركز المصرفي للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2017-2013)

الدول / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
العراق	64.8	60.8	49.8	39.6	37.5
الأردن	76.3	75.2	67.0	65.1	65.0
الإمارات	60.5	60.1	59.2	59.7	59.8
السعودية	54.9	54.2	54.8	53.9	53.9
الكويت	81.2	81.8	80.7	81.2	81.3
السودان	94.3	94.3	93.2	93.1	93.1
قطر	84.6	85.6	89.3	90.4	90.3
فلسطين	40.1	40.3	40.2	40.3	42.3
مصر	57.3	60.1	55.8	64.0	64.0
المغرب	67.9	72.9	67.7	65.2	65.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013-2017 .

يظهر في الجدول (2) بأن مؤشر التركز المصرفي في سنة 2017 قد اتجه نحو الانخفاض بالنسبة للعراق، وبلغ 37.5 في سنة 2017، أما في الأردن فقد كان المؤشر متجه نحو الانخفاض، وقد بلغ 65.0 في سنة 2017. وفي الإمارات اتجه المؤشر نحو الانخفاض أيضاً وبلغ المؤشر 59.8 في سنة 2017. أما في السعودية فقد اتجه المؤشر نحو الانخفاض أيضاً، إذ بلغ المؤشر 53.9 في سنة 2017. أما في الكويت فيلاحظ أن المؤشر بقي على نفس المستوى خلال سنوات البحث، إذ بلغ 81.3 في سنة 2017. أما في السودان فقد اتجه المؤشر نحو الانخفاض قليلاً فبلغ المؤشر 93.1 في سنة 2017، في حين اتجه المؤشر في قطر للارتفاع وبلغ المؤشر 90.3 في سنة 2017، أما فلسطين فيلاحظ أن المؤشر بقي محافظاً على مستواه وبلغ المؤشر 42.3 في سنة 2017، أما في مصر فقد اتجه المؤشر نحو الارتفاع، وبلغ 64.0 في سنة 2017، وفي المغرب فقد كان المؤشر متذبذباً، إذ بلغ المؤشر 65.3 في سنة 2017. كما موضح في الشكل الآتي:



الشكل (1)

التركز المصرفي للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2017-2013)  
المصدر من اعداد الباحث تطور مؤشر التركيز المصرفي في المصارف العربية

الجدول (3)

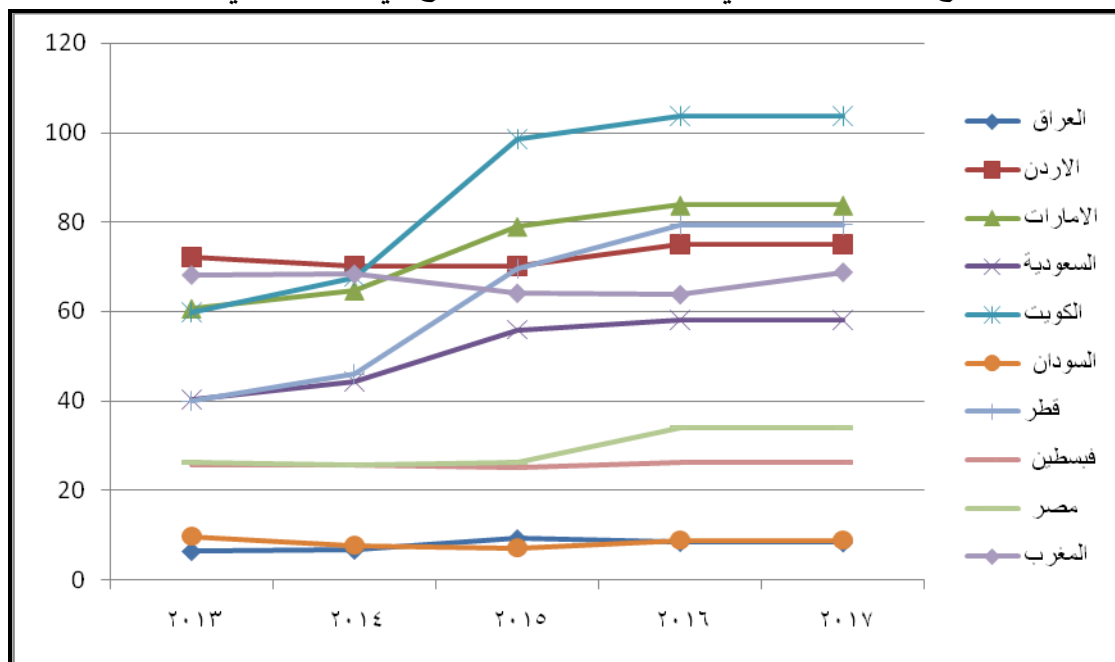
مؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص GDP للمصارف العربية عينة البحث  
للمدة (2017-2013)

الدول / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
العراق	6.3	6.6	4.2	8.4	8.3
الأردن	72.3	70.2	70.2	75.1	75.1
الإمارات	60.6	64.7	79.0	83.8	83.8
السعودية	40.2	44.2	55.9	58.1	58.1
الكويت	59.7	67.6	98.5	103.7	103.7
السودان	9.6	7.6	7.1	8.8	8.8
قطر	40.0	46.0	69.5	79.3	79.3
فلسطين	25.6	25.7	25.1	26.1	26.1
مصر	26.2	25.6	26.3	34.1	34.1
المغرب	68.2	68.4	64.1	63.8	68.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد قاعدة البيانات العالمية تنظيمية النظم المالية 2017.

يظهر في الجدول (3) بأن المؤشر في العراق قد اتجه نحو الارتفاع، إذ بلغ 8.3 في سنة 2017، وفي الأردن فقد كان المؤشر متجهاً نحو الارتفاع إذ بلغ المؤشر 75.1 في سنة 2017. أما الإمارات فقد اتجه المؤشر فيها نحو الارتفاع كثيراً، إذ بلغ المؤشر 83.8 في سنة 2017. أما في السعودية فقد اتجه المؤشر نحو الارتفاع كثيراً، إذ بلغ المؤشر 58.1 في سنة 2017. أما في الكويت فقد اتجه المؤشر كثيراً نحو الارتفاع، إذ بلغ 103.7 في سنة 2017.

. أما في السودان فقد اتجه المؤشر متذبذباً ، إذ بلغ المؤشر 8.8 في سنة 2017، في حين المؤشر في قطر قد اتجه للارتفاع كثيراً، إذ بلغ المؤشر 79.3 في 2017، وفي فلسطين يلاحظ أن المؤشر اتجه نحو الارتفاع، إذ بلغ المؤشر 26.1 في سنة 2017، وفي مصر فقد اتجه المؤشر نحو الارتفاع حيث بلغ المؤشر 34.1 في سنة 2017، وفي المغرب اتجه المؤشر نحو الانخفاض إذ بلغ المؤشر 63.8 في سنة 2017. كما موضح في الشكل الآتي:



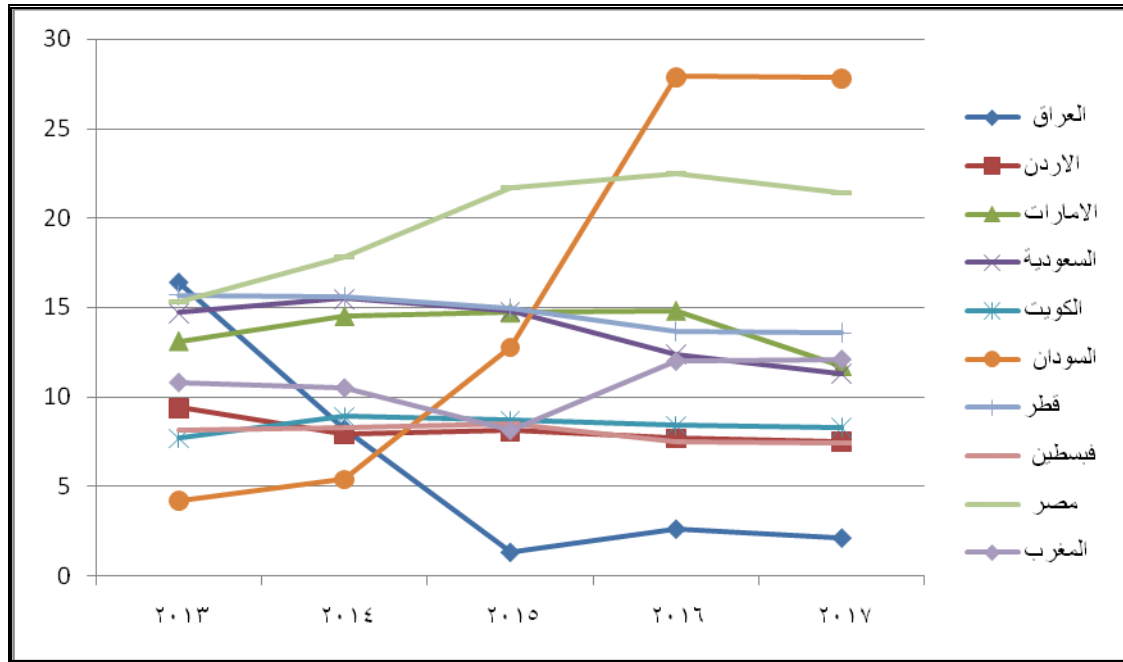
الشكل (2)  
مؤشر الانتمان المقدم للقطاع الخاص GDP للمصارف العربية عينة البحث  
للمدة (2017-2013)  
المصدر من اعداد الباحث

الجدول (4)  
تطور / مؤشر العائد إلى حق الملكية للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2017-2013)

الدول/ السنوات	2017	2016	2015	2014	2013
العراق	2.1	2.6	1.3	8.2	16.4
الأردن	7.5	7.7	8.1	7.9	9.4
الإمارات	11.7	14.8	14.7	14.5	13.1
السعودية	11.3	12.4	14.8	15.5	14.7
الكويت	8.3	8.4	8.7	8.9	7.7
السودان	27.8	27.9	12.8	5.4	4.2
قطر	13.6	13.7	15.0	15.6	15.7
فلسطين	7.4	7.5	8.5	8.3	8.1
مصر	21.4	22.5	21.7	17.8	15.3
المغرب	12.1	12.0	8.1	10.5	10.8

المصدر من إعداد الباحث بالاستناد قاعدة بيانات النظم المالية العالمية 2017.

يظهر في الجدول (4) بأن مؤشر العائد إلى حق الملكية في العراق قد اتجه فيه العراق نحو الانخفاض، وبلغ 2.1 في سنة 2017، أما في الأردن فقد كان المؤشر متجهاً نحو الانخفاض، إذ بلغ 7.5 في سنة 2017. أما في الإمارات فقد اتجه المؤشر نحو الانخفاض أيضاً، إذ بلغ 11.7 في سنة 2017. وفي السعودية فقد اتجه المؤشر نحو الانخفاض أيضاً وبلغ 11.3 في سنة 2017. أما في الكويت فقد يلاحظ أن المؤشر اتجه نحو الصعود في سنوات البحث وبلغ 8.3 في سنة 2017. أما في السودان فقد اتجه المؤشر بشكل كبير، إذ بلغ المؤشر 27.8 في سنة 2017، في حين المؤشر في قطر قد اتجه نحو الانخفاض، إذ بلغ 13.6 في سنة 2017، ويلاحظ أن المؤشر في فلسطين قد اتجه نحو الانخفاض، إذ بلغ 7.4 في سنة 2017، أما في مصر فقد اتجه المؤشر نحو الارتفاع بشكل كبير، إذ بلغ 21.4 في سنة 2017، وفي المغرب فقد كان المؤشر مرتفعاً قليلاً إذ بلغ 21.1 في سنة 2017. كما موضح في الشكل الآتي:



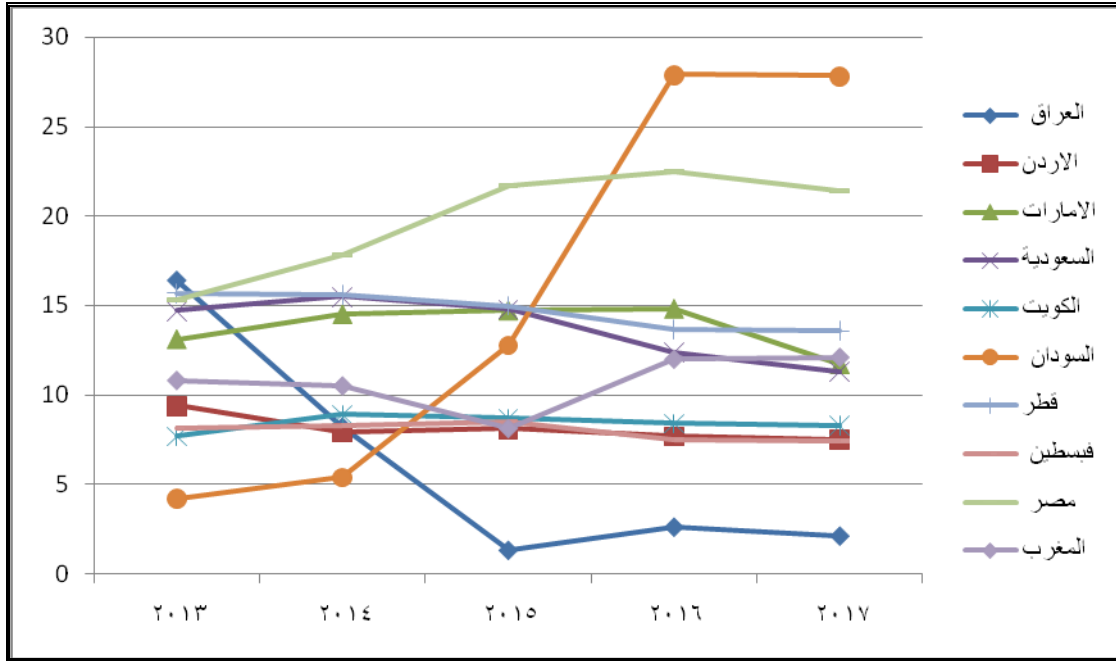
الشكل (3)  
مؤشر العائد إلى حق الملكية للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2017-2013)  
المصدر من اعداد الباحث

**الجدول (5)**  
**تطور / مؤشر الودائع لـ GDP للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2017-2013)**

الدول / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
العراق	16.4	8.2	1.3	2.6	2.1
الأردن	9.4	7.9	8.1	7.7	7.5
الإمارات	13.1	14.5	14.7	14.8	11.7
السعودية	14.7	15.5	14.8	12.4	11.3
الكويت	7.7	8.9	8.7	8.4	8.3
السودان	4.2	5.4	12.8	27.9	27.8
قطر	15.7	15.6	15	13.7	13.6
فلسطين	8.1	8.3	8.5	7.5	7.4
مصر	15.3	17.8	21.7	22.5	21.4
المغرب	10.8	10.5	8.1	12	12.1

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاستناد قاعدة بيانات تهيئة النظم المالية العالمية 2017.

يظهر في الجدول (5) بأن المؤشر في العراق قد اتجه نحو الارتفاع إذ بلغ 22.1 في سنة 2017، أما في الأردن فقد كان المؤشر متذبذباً إذ بلغ 97.1 في سنة 2017. وفي الإمارات اتجه المؤشر نحو الارتفاع كثيراً، وبلغ 90.0 في سنة 2017. أما في السعودية فاتجه المؤشر نحو الارتفاع أيضاً إذ بلغ 40.8 في سنة 2017، أما في الكويت فقد اتجه المؤشر نحو الارتفاع إذ بلغ 100.1 في سنة 2017. أما في السودان فقد اتجه المؤشر نحو الانخفاض، إذ بلغ المؤشر 11.7 في سنة 2017، في حين المؤشر في قطر قد اتجه للارتفاع كثيراً، إذ بلغ المؤشر 90.2 في سنة 2017، وفي فلسطين يلاحظ أن المؤشر بقي محافظاً على مستواه إذ بلغ المؤشر 35.1 في سنة 2017، أما في مصر فقد اتجه المؤشر نحو الارتفاع إذ بلغ 94.4 في سنة 2017، وفي المغرب اتجه المؤشر أيضاً نحو الارتفاع إذ بلغ 88.7 في سنة 2017.



الشكل (4)  
مؤشر الودائع لـ GDP للمصارف العربية عينة البحث للمدة (2017-2013)  
المصدر: من إعداد الباحث

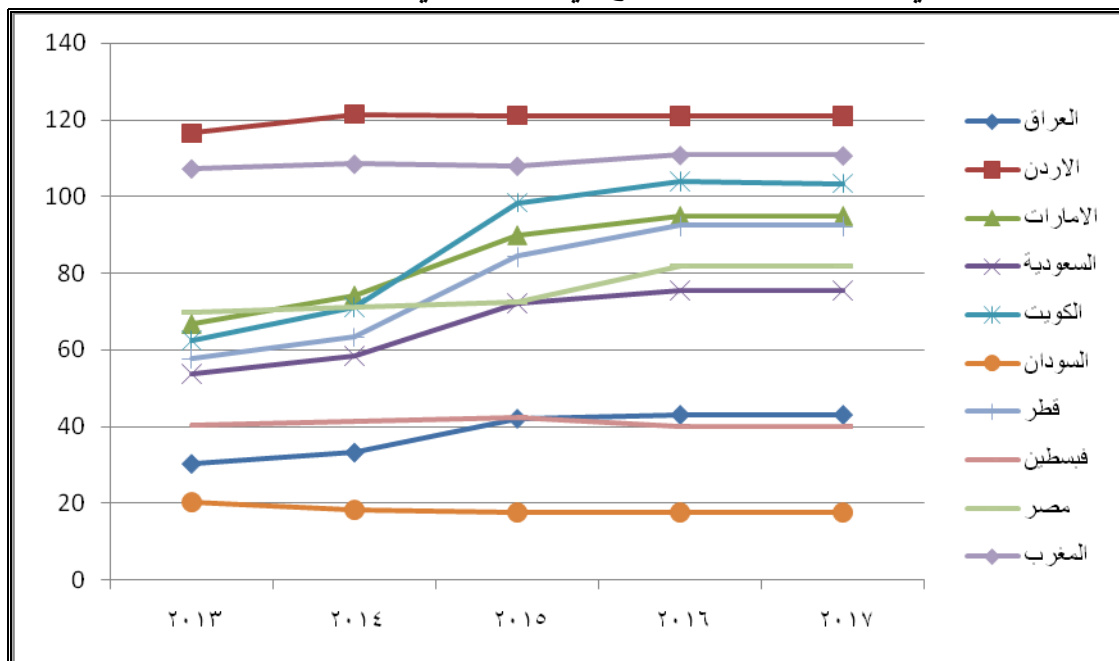
الجدول (6)  
تطور / مؤشر المطلوبات السائلة لـ GDP عينة البحث للمدة (2017-2013)

الدول / السنوات	2017	2016	2015	2014	2013
العراق	42.9	42.9	41.9	33.2	30.3
الأردن	120.9	120.9	120.1	120.4	116.5
الإمارات	94.8	94.8	89.8	74.2	66.8
السعودية	75.4	75.4	72.1	58.3	53.6
الكويت	103.9	103.9	98.3	71.1	62.4
السودان	17.4	17.4	17.5	18.1	20.2
قطر	92.3	92.4	84.3	63.2	57.6
فلسطين	40.2	40.1	42.3	41.3	40.5
مصر	81.8	81.9	72.4	71.0	69.8
المغرب	110.7	110.8	108.0	108.5	107.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد قاعدة بيانات تهيئة النظم المالية العالمية 2017.



يظهر في الجدول (6) بأن المؤشر في العراق قد اتجه نحو الارتفاع إذ بلغ 42.9 في سنة 2017، وفي الأردن فقد كان المؤشر متجهاً نحو الارتفاع إذ بلغ 120.9 في سنة 2017. أما في الإمارات فقد اتجه المؤشر نحو الارتفاع كثيراً فبلغ 94.8 في سنة 2017. واتجه المؤشر في السعودية نحو الارتفاع أيضاً، وبلغ 75.4 في سنة 2017. أما في الكويت فقد ارتفع المؤشر كثيراً خلال سنوات البحث، وبلغ 103.9 في سنة 2017. أما في السودان فقد اتجه المؤشر نحو الانخفاض، إذ بلغ 17.4 في سنة 2017، في حين المؤشر في قطر قد اتجه للارتفاع، إذ بلغ 92.3 في 2017، وفي فلسطين يلاحظ أن المؤشر بقي محافظاً على مستواه، إذ بلغ المؤشر 40.2 في سنة 2017، أما في مصر فقد اتجه المؤشر نحو الارتفاع إذ بلغ المؤشر 81.8 في سنة 2017، وفي المغرب أيضاً اتجه المؤشر نحو الانخفاض، إذ بلغ المؤشر 110.7 في سنة 2017. كما موضح في الشكل الآتي:



الشكل (5)  
مؤشر المطلوبات السائلة لـ GDP عينة البحث للمدة (2017-2013)  
المصدر من اعداد الباحث

## المبحث الثاني

### قياس سلامة المصارف العربية عينة البحث

لغرض اختبار فرضية البحث وتحليل النتائج سوف يتم قياس سلامة القطاعات المصرفية العربية باستخدام نموذج CAMELS الذي يُعد من النماذج الدولية، إذ يُعد أنموذج CAMELS من أهم النماذج في قياس سلامة القطاع المصرفي وذلك لأهميته الكبيرة في القياس الدقيق لأداء القطاعات المصرفية وبالتالي تقدير قدرة القطاع على مواجهة الصدمات والأزمات المالية المتوقعة حدوثها.

وسوف يتم تطبيق هذا النموذج على مجموعة من القطاعات المصرفية للدول العربية عينة البحث لغرض اختبار سلامة القطاعات المصرفية العربية ومعرفة قدرتها على مواجهة الصدمات والأزمات المالية وإجراء المقارنة بين الدول العربية عينة البحث، والآتي هو عرض وتحليل لنتائج نموذج CAMELS.

### الجدول (7)

تطور مؤشر معدل كفاية رأس المال للمصارف العربية عينة البحث للمدة 2017-2013

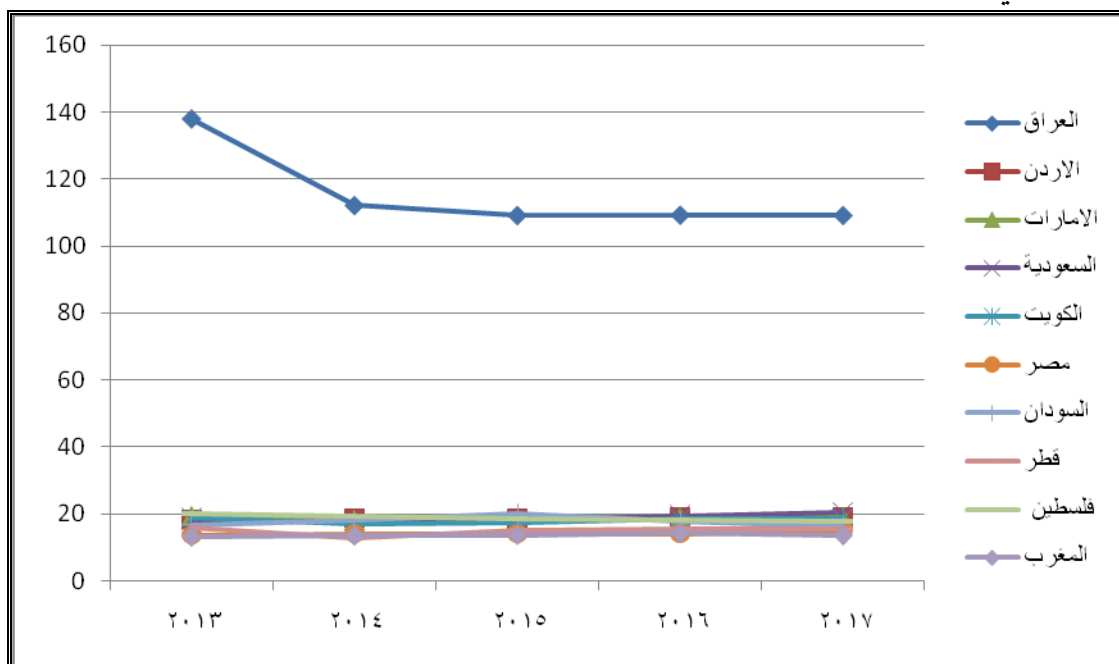
الدول / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
العراق	138.0	112.0	109.0	109.1	109.0
الأردن	18.4	18.6	18.5	19.0	19.0
الإمارات	19.3	18.0	18.0	18.9	18.9
السعودية	17.9	17.9	18.1	19.5	20.4
الكويت	18.9	16.9	17.5	18.6	18.4
مصر	13.7	13.9	13.9	14.0	15.2
السودان	16.6	18.0	20.0	17.7	16.2
قطر	16.0	12.8	15.2	15.6	15.6
فلسطين	20.0	19.0	18.3	18.0	17.6
المغرب	13.2	13.5	13.7	14.2	13.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد قاعدة البيانات العالمية تهيئة النظم المالية 2017 في العراق.

يظهر في الجدول (7) في العراق أن معدل كفاية رأس المال قد تراوح بين 109.0 كأدنى قيمة لسنة 2015-2017 وبين 138.0 كأعلى قيمة لسنة 2013، بين تراوح في الأردن بين 18.4 كأدنى قيمة في سنة 2013 وبين 19.0 كأعلى قيمة في سنة 2016-2017 في

حين تتراوح الإمارات بين 18.0 كأدنى قيمة سنة 2014 وبين 19.3 كأعلى قيمة في سنة 2013، أما في السعودية فقد تراوح بين 17.9 كأدنى قيمة في سنة 2013 - 2014 وبين 20.4 في سنة 2017، أما في الكويت فقد تراوح المؤشر بين 16.9 كأدنى قيمة في سنة 2014 وبين 18.4 كأعلى قيمة في سنة 2017، بينما تراوح المؤشر في مصر بين 13.7 كأدنى قيمة في سنة 2013 وبين 15.2 كأعلى قيمة في سنة 2017، في حين تراوح في السودان 16.2 كأدنى قيمة في سنة 2017 وبين 20.0 كأعلى قيمة في سنة 2015، أما في مصر فقد تراوح بين 15.2 كأدنى قيمة في سنة 2015 ، وبين 16.0 كأعلى قيمة في سنة 2013 ، في حين تراوح في فلسطين بين 17.6 كأدنى قيمة في سنة 2017، وبين 20.0 كأعلى قيمة في سنة 2013 ، بينما في المغرب فقد تراوح المؤشر بين 13.2 كأدنى قيمة في سنة 2013 وبين 14.2 كأعلى قيمة في سنة 2016.

إذ يلاحظ في الجدول أن معدل كفاية رأس المال كان مرتفعاً في العراق والأردن والإمارات والسعودية والكويت والسودان وفلسطين أكثر من الدول الأخرى ويتضح ذلك من خلال الشكل الآتي:



الشكل (6)

تباين معدل كفاية رأس المال في الدول عينة البحث  
المصدر من اعداد الباحث

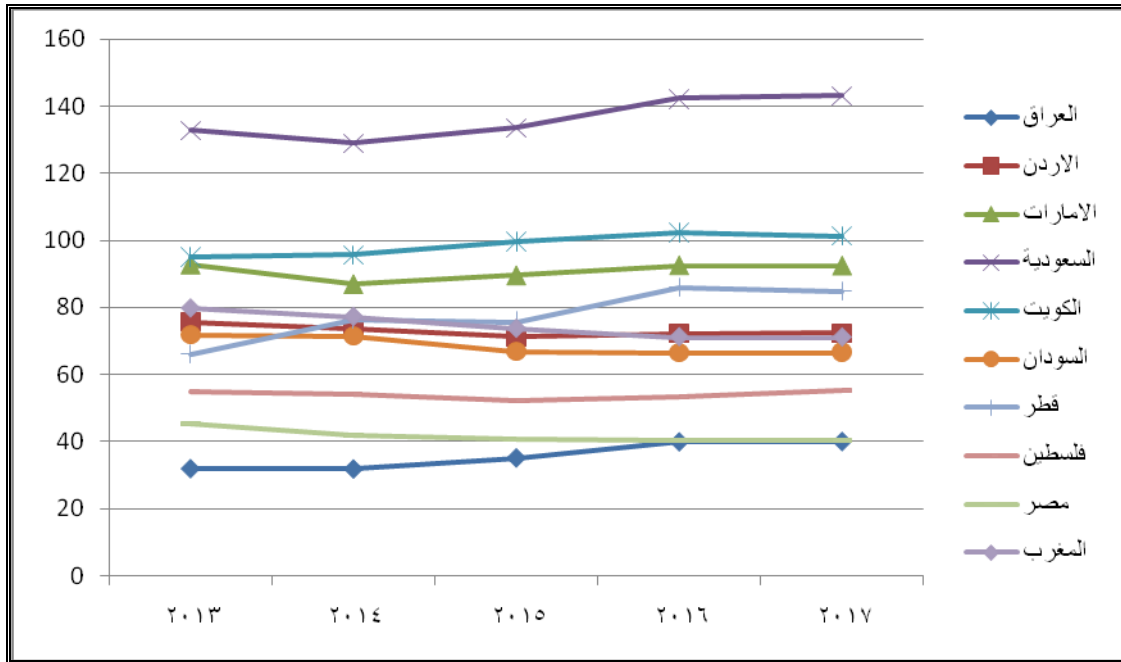
### الجدول (8)

تطور مؤشر جودة الإدارة للمصارف العربية عينة البحث للمدة 2013 – 2017

الدول / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
العراق	32.0	31.9	35.2	40.0	40.1
الأردن	75.7	73.8	71.2	72.2	72.3
الإمارات	92.8	87.0	89.6	92.6	92.5
السعودية	132.6	128.9	133.5	142.2	143.1
الكويت	94.9	95.5	99.5	102.3	101.2
السودان	71.7	71.5	66.7	66.5	66.6
قطر	66.1	76.5	75.8	86.0	85.0
فلسطين	55.1	54.1	52.2	53.2	55.3
مصر	45.2	41.9	40.5	40.4	40.3
المغرب	79.8	77.3	73.7	71.2	71.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد قاعدة البيانات العالمية تهيئة النظم المالية 2017 في العراق.

ولمقياس جودة الإدارة وكفاءتها يستخدم مؤشر نسبة التوظيف وفقاً للمصادر الدولية عبر نسبة القروض من الودائع يظهر في الجدول (8) أن مؤشر جودة الإدارة قد اتجه إلى الارتفاع في العراق، إذ تراوح المؤشر بين 31.9 كأدنى قيمة وبين 40.1 بأعلى قيمة، في حين تراوح المؤشر في الأردن بين 71.2 كأدنى قيمة في سنة 2015 وبين 75.7 كأعلى قيمة في سنة 2013، بينما تراوح المؤشر في الإمارات بين 87.0 كأدنى قيمة في سنة 2014 وبين 92.8 كأعلى قيمة في سنة 2013، أما في السعودية فقد تراوح المؤشر بين 132.6 كأعلى قيمة في سنة 2014 وبين 143.1 كأعلى قيمة في سنة. بينما تتراوح المؤشر في الكويت بين 94.9 كأدنى قيمة في سنة 2013 وبين 102.3 كأعلى قيمة في سنة 2016، أما في السودان فقد تراوح المؤشر بين 66.5 كأدنى قيمة في سنة 2016 وبين 71.7 كأعلى قيمة في سنة 2013، في حين تراوح المؤشر في قطر بين 67.5 كأدنى قيمة في سنة 2014 وبين 86.0 كأدنى قيمة في سنة 2016، بينما تراوح المؤشر في فلسطين بين 53.1 كأدنى قيمة في سنة 2016 وبين 55.3 كأعلى قيمة في سنة 2017، بينما تراوح المؤشر في مصر بين 40.3 كأدنى قيمة في سنة 2017 وبين 45.9 كأعلى قيمة في سنة 2013، أما في المغرب فقد تراوح المؤشر بين 71.1 في سنة 2017 وبين 79.8 كأعلى قيمة في سنة 2013 إذ يظهر في الجدول أن المؤشر كان مرتفعاً في كل من الأردن والإمارات والسعودية والكويت والسودان وقطر والمغرب وكما هو موضح في الشكل الآتي:



الشكل (7)

تطور مؤشر جودة الإدارة للمصارف  
المصدر من اعداد الباحث

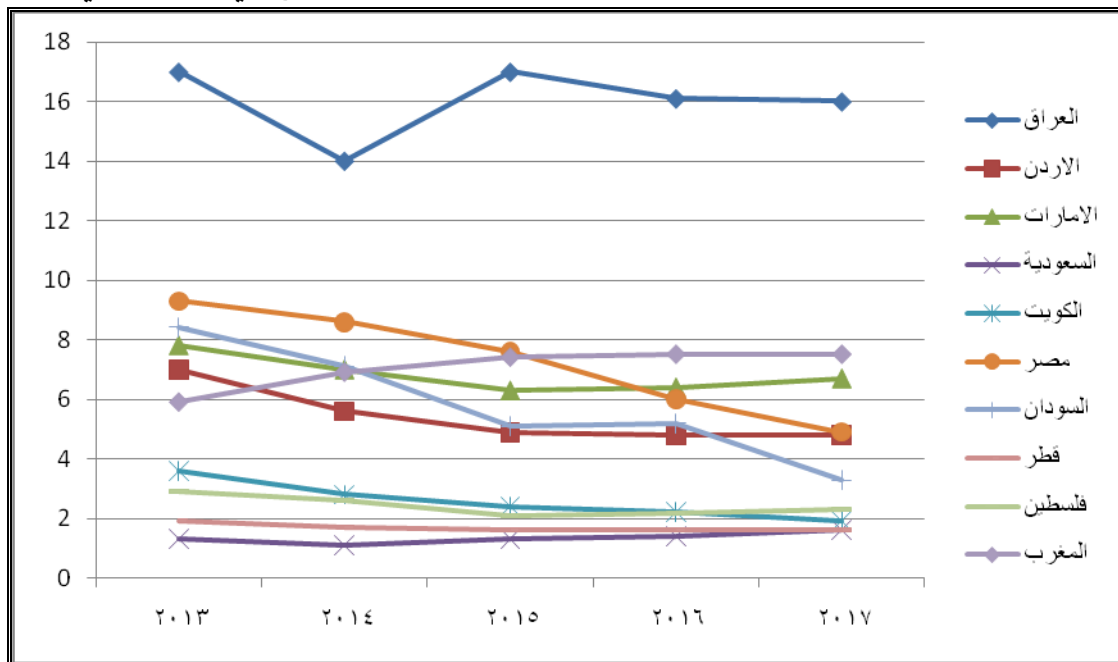
الجدول (9)

تطور مؤشر جودة الموجودات للمصارف العربية عينة البحث للمدة 2017-2013

الدول / السنوات	2017	2016	2015	2014	2013
العراق	16.0	16.1	17.0	14.0	17.0
الأردن	4.8	4.8	4.9	5.6	7.0
الإمارات	6.7	6.4	6.3	7.0	7.8
السعودية	1.6	1.4	1.3	1.1	1.3
الكويت	1.9	2.2	2.4	2.8	3.6
مصر	4.9	6.0	7.6	8.6	9.3
السودان	3.3	5.2	5.1	7.1	8.4
قطر	1.6	1.6	1.6	1.7	1.9
فلسطين	2.3	2.2	2.1	2.6	2.9
المغرب	7.5	7.5	7.4	6.9	5.9

المصدر من إعداد الباحث بالاستناد إلى قاعدة بيانات تهيئة النظم المالية العالمية 2017.

يظهر في الجدول (9) بأن مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض قد تراوح في العراق بين 14.0 كأدنى قيمة في سنة 2014 وبين 17.0 كأعلى قيمة في سنة 2013 - 2015 بينما في الأردن تراوح المؤشر بين 4.8 كأدنى قيمة في سنة 2016-2017 وبين 7.0 كأعلى قيمة في سنة 2013 في حين تراوح المؤشر في الإمارات بين 6.0 كأدنى قيمة في سنة 2015 وبين 7.8 كأعلى قيمة في سنة 2013، أما في السعودية فقد تراوح المؤشر بين 1.1 كأدنى قيمة لسنة 2014 وبين 1.6 كأعلى قيمة في سنة 2017 بينما في الكويت تراوح المؤشر بين 2.9 كأدنى قيمة في سنة 2017 وبين 3.6 كأعلى قيمة في سنة 2013 في حين تراوح المؤشر في مصر بين 4.9 كأدنى قيمة في سنة 2017 وبين 9.3 كأعلى قيمة في سنة 2013، أما في السودان فقد تراوح المؤشر بين 3.3 كأدنى قيمة في سنة 2017 وبين 8.4 كأعلى قيمة في سنة 2013، في حين أن المؤشر في قطر تراوح بين 1.6 كأدنى قيمة في سنة 2015-2016 وقد تراوح بين المؤشر بين 2.1 كأدنى قيمة في سنة 2015 وبين 2.9 كأعلى قيمة في سنة 2013، بينما المغرب فقد تراوح المؤشر بين 5.9 كأدنى قيمة في سنة 2013 وبين 7.5 كأعلى قيمة في سنة 2016-2017. ويلاحظ أن المؤشر قد اتجه إلى الانخفاض في كل من العراق والأردن والإمارات والكويت ومصر والسودان كما هو موضح في الشكل الآتي:



الشكل (8)  
تطور مؤشر جودة الموجودات للمصارف  
المصدر من اعداد الباحث

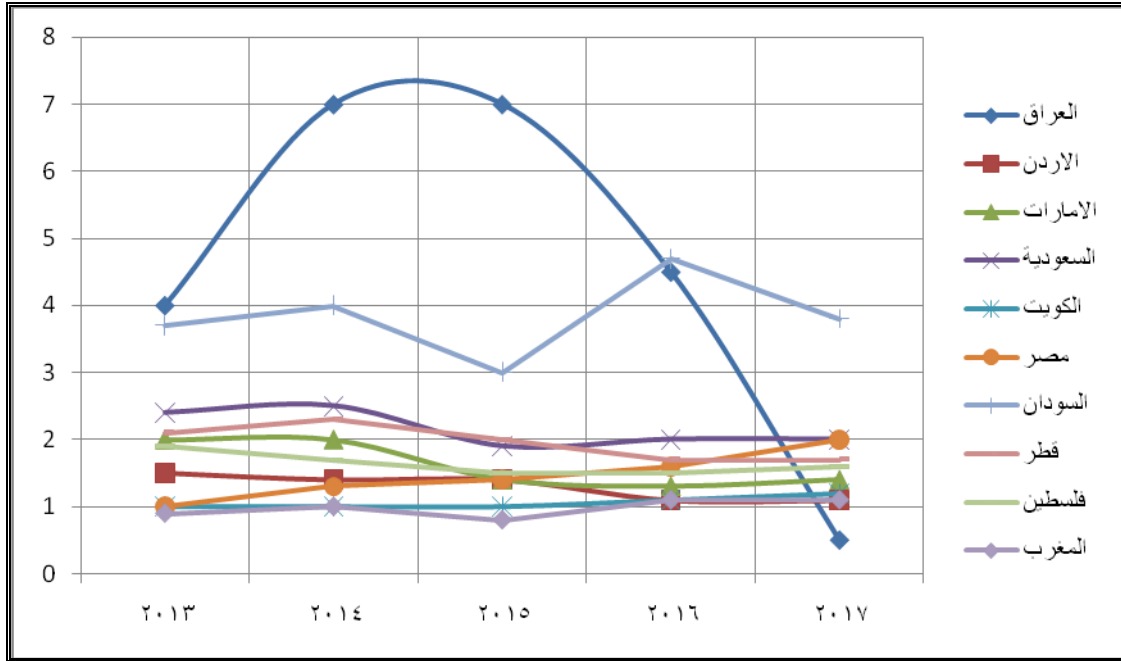
**الجدول (10)**  
**تطور مؤشر الإيرادات للمصارف العربية عينة البحث للمدة 2017-2013**

الدول / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
العراق	4.0	7.0	7.0	4.5	0.5
الأردن	1.5	1.4	1.4	1.1	1.1
الإمارات	2.0	2.0	1.4	1.3	1.4
السعودية	2.4	2.5	1.9	2.0	2.0
الكويت	1.0	1.0	1.0	1.1	1.2
مصر	1.0	1.3	1.4	1.6	2.0
السودان	3.7	4.0	3.0	4.7	3.8
قطر	2.1	2.3	2.0	1.7	1.7
فلسطين	1.9	1.7	1.5	1.5	1.6
المغرب	0.9	1.0	0.8	1.1	1.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى قاعدة بيانات النظم المالية العالمية 2017؟

يظهر في الجدول (10) بأن معدل العائد على الموجودات قد تراوح في العراق بين 0،5 كأدنى قيمة في سنة 2017 وبين 7.0 كأعلى قيمة في سنة 2014 - 2015، بينما في الأردن تراوح المؤشر بين 1.1 كأدنى قيمة في سنة 2016-2017 وبين 1،5 كأعلى قيمة في سنة 2013، في حين تراوح المؤشر في الإمارات بين 1.3 كأدنى قيمة في سنة 2016 وبين 2.0 كأعلى قيمة في سنة 2014-2013، أما في السعودية فقد تراوح المؤشر بين 1.9 كأدنى قيمة لسنة 2015 وبين 2.5 كأعلى قيمة في سنة 2014 بينما في الكويت تراوح المؤشر بين 1.0 كأدنى قيمة في سنة 2013-2014-2015 وبين 1.2 كأعلى قيمة في سنة 2017 في حين تراوح المؤشر في مصر بين 1.0 كأدنى قيمة في سنة 2013 وبين 2.0 كأعلى قيمة في سنة 2017، أما في السودان فقد تراوح المؤشر بين 3.0 كأدنى قيمة في سنة 2015 وبين 4.7 كأعلى قيمة في سنة 2016، في حين أن المؤشر في قطر تراوح بين 1.7 كأدنى قيمة في سنة 2016-2017 وقد تراوح المؤشر بين 2.3 كأعلى قيمة في سنة 2014، بينما في فلسطين تراوح المؤشر بين 1.5 كأدنى قيمة في سنة 2015-2016 وبين 1.9 كأعلى قيمة في سنة 2013، في حين تراوح المغرب المؤشر بين 0،8 كأدنى قيمة في سنة 2015 وبين 1،1 كأعلى قيمة في سنة 2016-2017.

ويلاحظ أن معدل العائد على الموجودات (ربحية المصارف العربية) كانت مرتفعة في العراق والإمارات والسعودية والسودان وقطر كما هو موضح في الشكل الآتي:



الشكل (9)  
مؤشر الإيرادات للمصارف العربية  
المصدر من اعداد الباحث

الجدول (11)  
تطور مؤشر السيولة للمصارف العربية عينة البحث للفترة 2013 – 2017

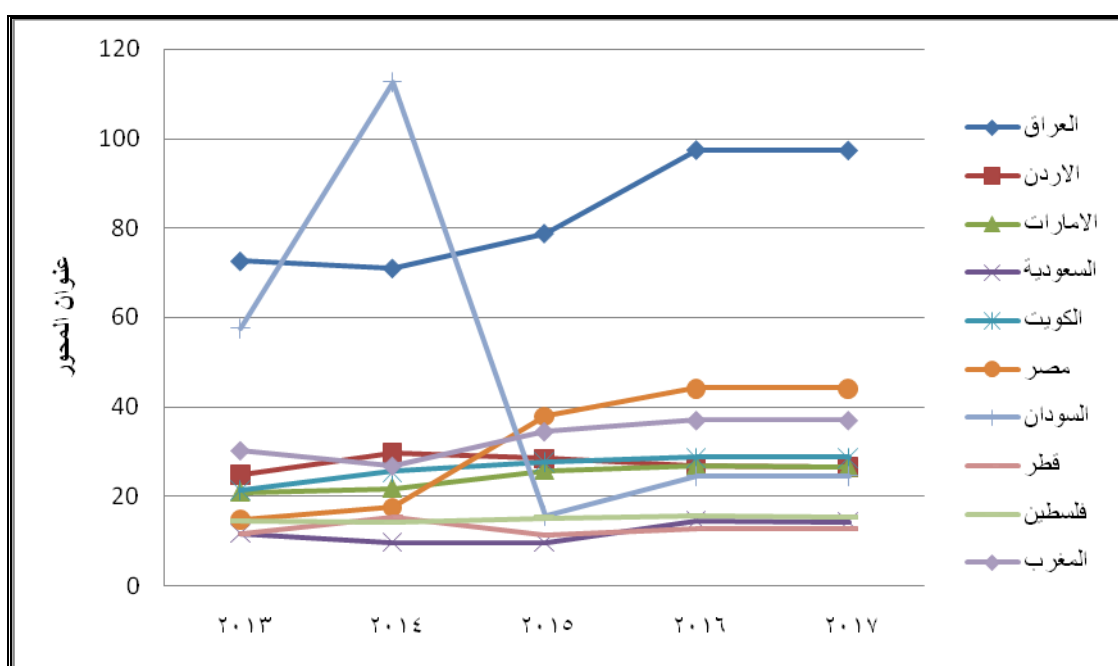
الدول / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
العراق	72.6	71.0	78.8	97.4	97.3
الأردن	24.8	29.8	28.5	26.9	26.6
الإمارات	20.9	21.8	25.8	26.8	26.5
السعودية	11.7	9.7	9.7	14.5	14.3
الكويت	21.4	25.5	27.7	28.7	28.6
مصر	14.7	17.5	38.0	44.2	44.1
السودان	57.5	112.6	15.5	24.5	24.5
قطر	11.8	15.3	11.4	12.9	12.8
فلسطين	14.6	14.3	15.2	15.6	15.4
المغرب	30.2	26.7	34.5	37.0	37.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى قاعدة بيانات تنظيم النظم العالمية 2017.

يظهر في الجدول (11) بأن مؤشر السيولة في العراق قد اتجه نحو الارتفاع ليلبلغ 97.3 في سنة 2017، أما في الأردن فقد كان المؤشر متجهاً نحو الانخفاض، إذ بلغ مؤشر



26.6 في سنة 2017. أما الإمارات فقد اتجه المؤشر نحو الارتفاع إذ بلغ 26.5 في سنة 2017. وفي السعودية فقد اتجه المؤشر نحو الارتفاع أيضاً، إذ بلغ 14.3 في سنة 2017. أما في الكويت فقد يلاحظ أن المؤشر قد اتجه نحو الارتفاع إذ بلغ 28.6 في سنة 2017. وفي مصر فقد اتجه المؤشر نحو الارتفاع كثيراً ليصل المؤشر 44.1 في سنة 2017، أما في السودان فقد اتجه المؤشر نحو الانخفاض كثيراً، إذ بلغ المؤشر 24.5 في سنة 2017، في حين أن المؤشر في قطر كان متذبذباً فبلغ 12.8 في 2017، وفي فلسطين يلاحظ أن المؤشر قد اتجه نحو الارتفاع إذ بلغ 15.4 في سنة 2017، وفي المغرب فقد كان المؤشر نحو الارتفاع إذ بلغ 37.0 في سنة 2017.



الشكل (10)  
تطور مؤشر السيولة للمصارف العربية  
المصدر من اعداد الباحث

الجدول (12)

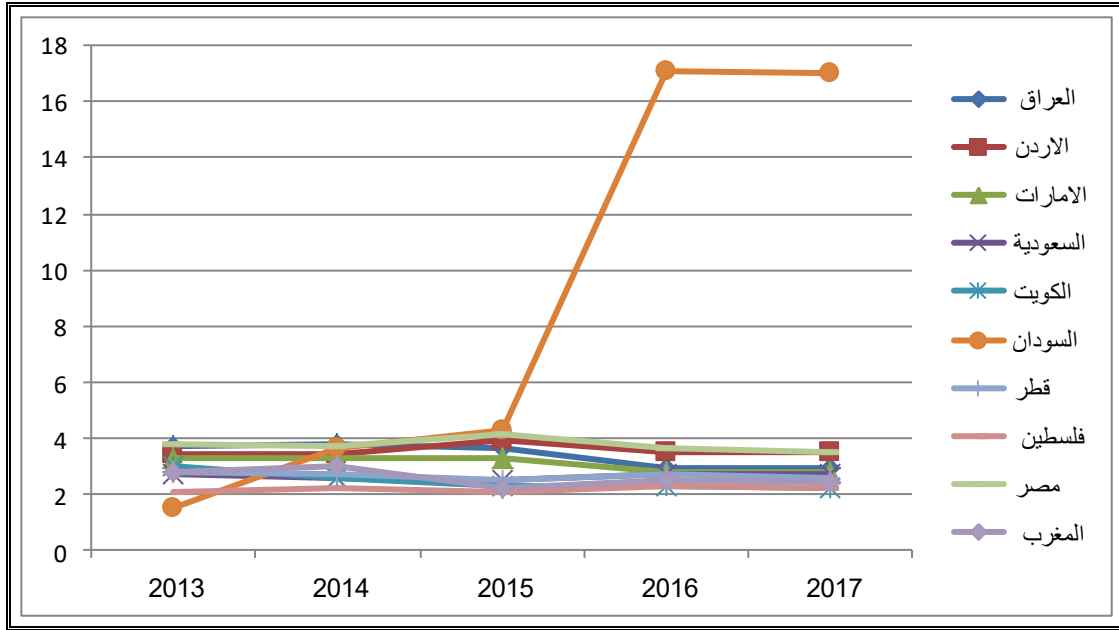
تطور مؤشر الحساسية تجاه السوق عينة البحث للمدة 2013-2017

الدول / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
العراق	3.7	3.8	3.6	2.9	2.9
الأردن	3.4	3.4	3.9	3.5	3.5
الإمارات	3.3	3.3	3.3	2.8	2.8
السعودية	2.7	2.6	2.5	2.7	2.7

الدول / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الكويت	3.0	2.6	2.3	2.3	2.2
السودان	1.5	3.6	4.3	17.1	17.0
قطر	2.8	2.7	2.5	2.7	2.6
فلسطين	2.1	2.2	2.1	2.3	2.2
مصر	3.8	3.7	4.1	3.6	3.5
المغرب	2.8	3.0	2.2	2.5	2.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى قاعدة بيانات تنظيم النظم المالية العالمية 2017.

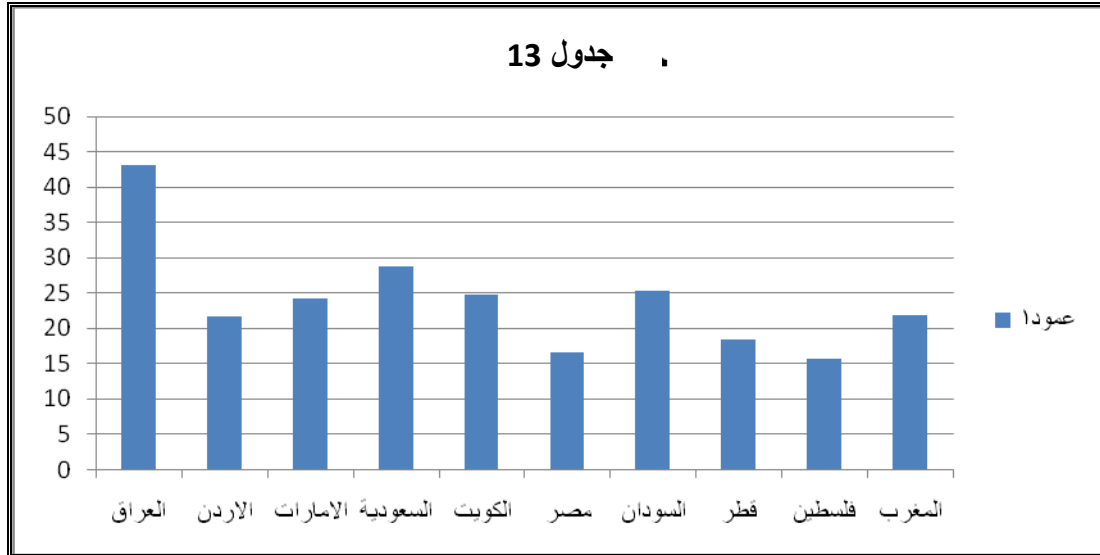
يظهر في الجدول (12) بأن المؤشر في العراق قد اتجه نحو الانخفاض ليبلغ 2.9 في سنة 2017، أما في الأردن فقد كان المؤشر محافظاً على مستواه إذ بلغ 3.5 في سنة 2017. أما في الإمارات فقد اتجه المؤشر نحو الانخفاض، إذ بلغ المؤشر 2.8 في سنة 2017. وفي السعودية فقد بقي المؤشر محافظاً على مستواه، إذ بلغ 2.7 في سنة 2017. أما في الكويت فقد يلاحظ أن المؤشر قد اتجه نحو الانخفاض إذ بلغ 2.2 في سنة 2017. وفي السودان فقد اتجه المؤشر نحو الارتفاع ليصل المؤشر 17.0 في سنة 2017، أما في قطر بقي المؤشر بقي محافظاً على مستواه إذ بلغ 2.6 في سنة 2017، في حين المؤشر في فلسطين بقي المؤشر محافظاً على مستواه أيضاً، إذ بلغ 2.2 في سنة 2017، في حين في قطر متذبذباً إذ وصل الى 2.6 في سنة 2017، وفي مصر يلاحظ أن المؤشر بقي محافظاً على مستواه إذ بلغ 3.5 في سنة 2017، وفي المغرب فقد كان المؤشر متذبذباً إذ بلغ 2.4 في سنة 2017. كما هو موضح في الشكل الآتي:



الشكل (11)  
المصدر من اعداد الباحث  
تطور مؤشر الحساسية تجاه السوق  
الجدول (13)

متوسط مؤشرات CAMELS للمصارف العربية عينة البحث

الدول/ السنوات	كفاية رأس المال	جودة الإدارة	جودة الموجودات	الإيرادات	السيولة	الحساسية تجاه مخاطر السوق	المتوسط
العراق	115.4	35.8	16.0	4.6	83.4	3.3	43.0
الأردن	18.7	73.0	5.4	1.2	28.3	3.5	21.6
الإمارات	18.6	90.9	6.8	1.6	24.3	3.1	24.2
السعودية	18.7	136.0	1.3	2.1	11.9	2.6	28.7
الكويت	18.0	98.6	2.6	1.0	26.3	2.4	24.8
مصر	14.1	41.6	7.2	1.4	31.7	3.7	16.6
السودان	17.9	68.6	5.8	3.8	46.9	8.7	25.2
قطر	15.0	76.0	1.6	1.9	12.8	2.6	18.3
فلسطين	18.5	54.5	2.4	1.6	15.0	2.1	16.6
المغرب	13.6	74.6	7.0	0.9	33.0	2.5	21.9



الشكل (12)

**المدرج التكراري لمتوسط مؤشرات CAMELS للمصارف العربية عينة البحث  
المصدر من اعداد الباحث**

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى برنامج SPSS (2013-2017).

يظهر في الجدول (13) بأن متوسط مؤشرات CAMELS للمصارف العربية عينة البحث، إذ يلاحظ أن متوسط المؤشرات في العراق قد بلغ 43.0، في حين بأن متوسط المؤشرات في الأردن قد بلغ 21.6، أما في الإمارات فإن متوسط المؤشرات قد بلغ 24.2، بينما في السعودية بلغ متوسط المؤشرات 24.8، أما في الكويت فقد بلغ متوسط المؤشر 25.2، أما في مصر بلغ متوسط المؤشر 16.6، في حين بأن متوسط المؤشر في السودان قد بلغ 25.2، في حين متوسط المؤشر في قطر بلغ 18.3، بينما في فلسطين بلغ المؤشر 15.6، في حين بلغ متوسط المؤشر في المغرب 21.9.

**الجدول (14)**

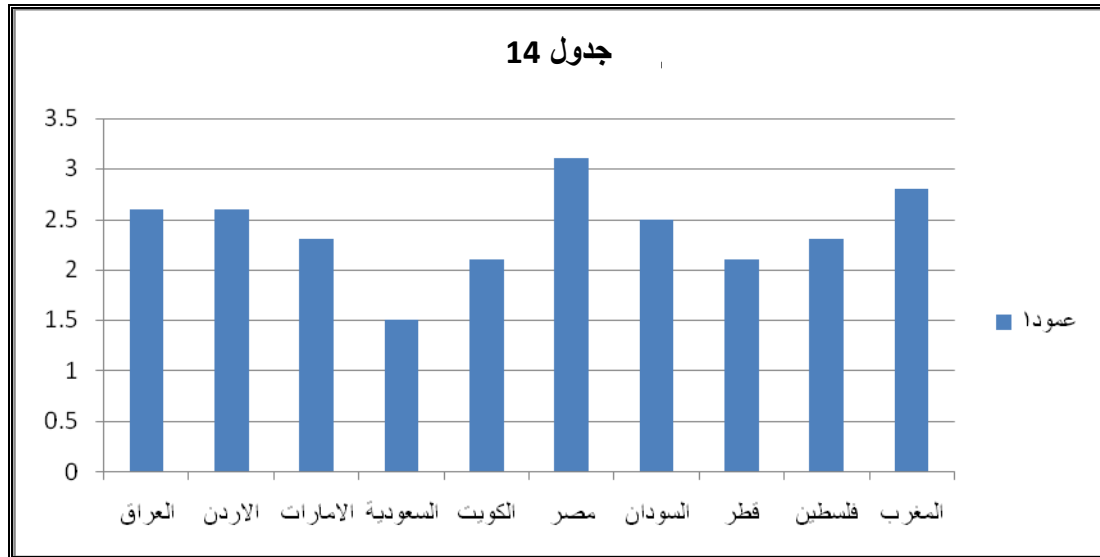
**تصنيف CAMELS لمصارف الدول العربية عينة البحث**

الدول/ السنوات	كفاية رأس المال	جودة الإدارة	جودة الموجودات	الإيرادات	السيولة	الحساسية تجاه مخاطر السوق	المتوسط
العراق	1	5	5	1	1	3	2.6
الأردن	1	3	4	4	1	3	2.6
الإمارات	1	2	4	3	1	3	2.3
السعودية	1	1	1	2	2	2	1.5
الكويت	1	2	3	4	1	2	2.1
مصر	1	5	5	4	1	3	3.1

الدول/ السنوات	كفاية رأس المال	جودة الإدارة	جودة الموجودات	الإيرادات	السيولة	الحساسية تجاه مخاطر السوق	المتوسط
السودان	1	4	5	1	1	4	2.5
قطر	1	3	2	3	2	2	2.1
فلسطين	1	5	2	3	1	2	2.3
المغرب	1	3	5	5	1	2	2.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج SPSS.

يظهر في الجدول 14 بأن تصنيف المصارف العربية عينة البحث كانت كالأتي ومن خلال مقارنة مقبول التصنيف النهائي للمصارف العربية حيث حصلت المصارف العراقية على تصنيف متوسط 2.6 والذي يعني أن المصارف تقع ضمن التصنيف الثالث والذي يعني أن المصارف العراقية لديها بعض نقاط الضعف المالي والتشغيلي، بينما حصلت المصارف الأردنية على تصنيف متوسط 2.6 والذي يعني أن المصارف تقع ضمن التصنيف الثالث والذي يعني أن المصارف الأردنية لديها بعض نقاط الضعف المالي والتشغيلي، أما المصارف الإماراتية حصلت على تصنيف مرضي 2.3 والذي يعني أن المصارف الإماراتية تقع ضمن التصنيف الثاني الذي يعني أن المصارف الإماراتية جيدة، في حين المصارف السعودية حصلت على تصنيف قوي 1.5 والذي يعني أن المصارف السعودية تقع ضمن التصنيف الأول، وهذا يعني أنها جيدة من كل الجوانب ولا تعاني من أي مشاكل مالية أو تشغيلية، بينما حصلت المصارف الكويتية على تصنيف مرضي 2.1 والذي يعني أن المصارف الكويتية تقع في التصنيف الثاني وهي في حالة جيدة، في حين حصلت المصارف المصرية على تصنيف متوسط 3.1 وهذا يعني المصارف المصرية تقع ضمن التصنيف الثالث أي إنها تعاني من بعض نقاط الضعف المالي والتشغيلي، أما المصارف السودانية فقد حصلت على تصنيف متوسط 2.5، إذ أن المصارف السودانية تقع ضمن التصنيف الثالث أي أن المصارف تعاني من بعض نقاط الضعف المالي والتشغيلي، بينما حصلت المصارف القطرية على تصنيف مرضي 2.1 والذي يعني أنها تقع ضمن التصنيف الثاني أي ضمن المصارف الجيدة، في حين حصلت المصارف الفلسطينية على تصنيف مرضي 2.3 أيضاً وهي تقع ضمن التصنيف الثاني، وأخيراً لقد حصلت المصارف المغربية على تصنيف متوسط 2.8، إذ إن المصارف المغربية تقع ضمن التصنيف الثالث، أي أن المصارف تعاني من بعض نقاط الضعف المالي والتشغيلي.



**الشكل (13)**

**المدرج التكراري لتصنيف CAMELS لمصارف الدول العربية عينة البحث**

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى برنامج SPSS (2013-2017).

## الاستنتاجات والمقترحات

### أولاً. الاستنتاجات

1. أن السلامة المصرفية لها أهمية كبيرة في الحفاظ على أداء متميز للمصارف وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات المالية.
2. إن التطورات الكبيرة في القطاع المصرفي أثرت بشكل مباشر على المصارف .
3. إن زيادة التركيز في السوق المصرفية تؤدي إلى سيادة نمط الاحتكار في السوق المصرفي والذي ينعكس سلباً على تنافس المصارف.
4. تباين السلامة المصرفية للمصارف العربية عينة البحث خلال سنوات الدراسة والذي يرجع إلى قدرتها على الأداء الجيد والتميز، فضلاً عن قدرتها على تحقيق معدلات مرتفعة لكفاية رأس المال وجودة الموجودات وجودة الإدارة وتحقيق إيرادات مرتفعة.
5. حصلت المصارف العراقية على تصنيف مقبول والذي يدل على أنها تقع ضمن التصنيف الثالث في نظام CAMELS، وهذا يعني أن لدى المصارف العراقية بعض من نقاط الضعف المالي والتشغيلي.
6. حصلت المصارف الأردنية على تصنيف مقبول والذي يدل على أنها تقع ضمن التصنيف الثالث في نظام CAMELS، وهذا يعني أن لدى المصارف الأردنية بعض من نقاط الضعف المالي والتشغيلي.
7. حصلت المصارف الإماراتية على تصنيف مرضي وهذا يعني أنها تقع ضمن التصنيف الثاني لنظام CAMELS، والذي يدل على أنها بحالة جيدة.
8. حصلت المصارف السعودية على تصنيف قوي وهذا يعني أن المصارف السعودية تقع ضمن التصنيف الأول لنظام CAMELS وهذا يعني أنها جيدة جداً في كل الجوانب ولا تعاني من أي مشاكل مالية أو تشغيلية.
9. حصلت المصارف الكويتية على تصنيف مرضي، إذ أنها تقع ضمن التصنيف الثاني لنظام CAMELS، إذ أنها تدل على أنها مصارف جيدة.
10. حصلت المصارف المصرية على تصنيف مقبول الذي يدل أن المصارف المصرية تقع ضمن التصنيف الثالث في نظام CAMELS، وهذا يعني أن لدى المصارف المصرية بعض من نقاط الضعف المالي والتشغيلي.
11. حصلت المصارف السودانية على تصنيف مقبول الذي يدل على أنها تقع ضمن التصنيف الثالث في نظام CAMELS، وهذا يعني أن لدى المصارف السودانية بعض من نقاط الضعف المالي والتشغيلي.

12. جاءت المصارف القطرية ضمن التصنيف الثاني (مرضي) لنظام CAMELS، إذ إنها تصنف مصارف جيدة.
13. تقع المصارف الفلسطينية ضمن التصنيف الثاني (مرضي) لنظام CAMELS، إذ إنها تصنف مصارف جيدة.
14. حصلت المصارف المغربية على تصنيف مقبول الذي يدل أن المصارف المغربية تقع ضمن التصنيف الثالث في نظام CAMELS، وهذا يعني أن لدى المصارف المغربية بعض من نقاط الضعف المالي والتشغيلي.

### ثانياً. المقترحات

1. ضرورة تدعيم قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المتنوعة من الناحية التكنولوجية والتنافسية لزيادة قدرتها على مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها المصارف.
2. ضرورة تطوير المصارف العربية لأدائها المالي والخدمي وتقديم أفضل الخدمات المصرفية الحديثة لجذب الزبائن للتعامل وتحقيق أرباح عالية.
3. إتباع إستراتيجيات حديثة في العمل المصرفي بما يخدم تطور الأداء المصرفي والحفاظ على سلامة المصارف العربية وتدعيم قدرتها على مواجهة الأزمات والصدمات المالية.
4. ضرورة إجراء اختبارات السلامة المصرفية باستمرار في المصارف العربية للوقوف على نقاط الضعف وتلافيها لتطوير قدرة وسلامة هذه المصارف.
5. ضرورة الحد من التركيز المصرفي لتقليل الآثار السلبية على الأسواق المصرفية وزيادة التنافس بين المصارف العربية.
6. يتطلب من المصارف ضرورة مواكبتها للتطورات الحديثة ودعم تنافسيتها والذي ينعكس على زيادة أرباحها.





## ثبت المصادر

### أولاً: القرآن الكريم

### ثانياً: الوثائق والنشرات الرسمية

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد / صندوق النقد العربي، 2013.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد / صندوق النقد العربي، 2014.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد / صندوق النقد العربي، 2015.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد / صندوق النقد العربي، 2016.
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد / صندوق النقد العربي، 2017.
6. صندوق النقد العربي، تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، أبو ظبي، 2017.
7. قاعدة بيانات البنك الدولي / قاعدة تنمية النظم المالية العالمية، 2017.

### ثالثاً الرسائل والاطاريح

1. صبرينة دحماني، تحديات الصناعة المصرفية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، ماجستير في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة، 2015.

### رابعاً: الدوريات

1. الإمام صلاح الدين محمد أمين، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، العدد (13)، 2010.
2. عبدالله غيث أركان، أثر العولمة على الجهاز المصرفي العراقي نظرة شمولية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والأربعون، 2014.
3. عطية أحمد صبيح، الصيرفة الإلكترونية في العراق، عناصر النجاح والإحفاق، جامعة واسط، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد (1)، السنة الأولى، 2015.
4. رحيم عباس فاضل، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد، العدد التاسع والثلاثون، 2014.
5. شندی أديب قاسم، الصيرفة الإلكترونية، أنماط وخيارات القبول والرفض، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون، 2011.

6. الطائي سجي فتحي محمد، وليلى عبدالكريم محمد، التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام معيار CAMELS دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الأردنية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصاد، مجلد 9، العدد 27، 2013.
7. مفتاح صالح، ، العولمة المالية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصاد، جامعة بسكرة، العدد الثاني، جوان، 2010.
8. مليكة صدقي وبهية بوكروح، العولمة المالية والاستقرار المالي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 7، 2016 .
9. طلفاح أحمد، مؤشرات الخطية الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي، ابريل، 2005.

#### خامسا: الكتب

1. طيطي خضر مصباح إسماعيل، إدارة المعرفة التحديات والتقنيات والحلول، عمان دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1، 2010.
2. الراوي خالد وهيب، العمليات المصرفية الخارجية، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا دولة الإمارات العربية المتحدة، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
3. الشمري، مايح شبيب، التمويل أسس مالية وتحليلية، جامعة الكوفة إدارة واقتصاد، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، ط1، 2015 .
4. عبدالله غانم، العولمة المالية الأنظمة المصرفية والعربية، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن، عمان، ط1، 2014.
5. القدومي، ثائر وبركات أسامة،، أنظمة المعلومات المالية والمصرفية، ط1، 2010.

#### سادسا: المؤتمرات

1. عابد محمد، سياسات السلامة الكلية: المطبقة والمتاحة أمام سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، شباط، 2014.
2. عبدالوهاب رميدي ، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، الملتقى الدولي، جامعة بسكرة، نوفمبر 2006.

## **A. Researchs**

1. Olowofeso, olorunsola E., Bada Abiodun S., Adeboye, Adeyemi A., Valli T., Bassey, Kufre J., and Dzaan, Kumafans S., 2015, Investigating the Dynamics of Bank Credit in Nigeria: The Role of Bank Consolidation, CBN Journal of Applied.
2. Safakli, Okan Veli, 2007, Credit Risk Assessment for the Banking Sector of Northern Cyprus, **Journal of Yasar University**, 2 (6).
3. Tan, Tatum Blaise Pua, 2012, Determinants, Os Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia, International Monetary Fund, IMF Working Paper, Wp/12/123.
4. Ume, Kala Ebere, Nelson, Nkson, Nkwor and Onwumere, prof. Ju. J., 2015, Measuring the Dynamics of Financial, Deepening and Economic Growth in Nigeria 1981-2013: Using Engel-Granger Residual Based Approach, **Journal of Economics and Finance**, Vol.6, No.6 .
5. Sriydy2enk A., Katsiaryna, 2016, Introducing a New Broad-based Index of Financial Development, IMF Working Paper, WP/16/5.
6. Casu Barbara, and Girardone Claudia (2009), Testing the Relationship Between competition and Efficiency in Banking: A Panel Data Analysis Economics Letters, 105.
7. Agarwal, James, Malhotra, Nareshk, and Bolton, Ruth N., 2010, Across-National and Cross-Cultural Approach to Global Market Segmentation" An Application Using Consumers Perceived Service Quality, **Journal of International Marketing**, 18 (3).
8. Ashbon, Johnk & Pressey, Andrew, 2004, The Regulatory Challenge to Relationship Marking in UK Banking, **International Journal of Bank Marketing**, 22 (6).
9. Claessens, Stijn & Tloren, Neeltje, Van, 2012, Foreign Banksitrends, Impact and Financial Stability, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/12/10.
10. Liao, Chang-Sheng, 2010, Are Foreign Banking in Developing Countries More Productive? The Case of Taiwan, **Journal of International and Global Economic Studies**, 3 (2).

## **Abstract**

The issue of banking safety occupies a great importance for its direct reflection on the safety of the banking sector and its ability to cope with financial crises. The study examined the banking safety test banking sectors of Arab countries The research sample The study aims to test the safety of banking sectors of Arab countries The research sample during the study period (2013-2017) using CAMELS system, which is considered one of the events of the Arab banking sectors, according to the capacity of each banking sector and the degree of its development. The study came out that there is a group of Arab countries, the research sample has occupied the first classification (strong), while another group occupied the second classification (Patients) and third (average), and the study recommends the development of banking sectors to banking safety for all banking sectors



**University of Al Mosul**

**Collage of Administration and Economics**

**Banking and Financial Sciences Department**

**Commercial banking safety test using CAMELS  
A comparative study in a number of Arab  
countries for the period 2013-2017**

**From the student  
Badr Walid Badr Al-Rashdi**

**Lecture  
Dr. Zahra Ahmed Al Nuaimi**

# **Commercial banking safety test using CAMELS**

**A letter submitted by the student  
Badr Walid Badr Al-Rashdi**

**Council of the College of Administration and Economics /  
University of Mosul  
as a partial the requirements for obtaining a diploma in  
Public Finance**

**Lecture  
Dr. Zahra Ahmed Al Nuaimi**